

دراسة تحليلية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين.

Analytical study of the impact of the change in working capital on the solvency
.ratios of insurance companies

إعداد الطالبة

زهراء فاضل رضي آل ابريه

أشراف الدكتور

كريمة حسن محمد سليمان

كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع
جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل

دراسة تحليلية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المدى القصير والمدى البعيد مع بيان دور هذه النسب في القوائم المالية لشركات التأمين بالإضافة إلى التعرف على مفهوم الملاءة المالية ونسب الملاءة المالية في المدى القصير وفي المدى البعيد لشركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية مع التعرف أيضاً على أثر التغير في رأس المال العامل على القوائم المالية لشركات التأمين، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي ومن أنواعه ما يسمى بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام برنامج تحليل الحزم الإحصائية (SPSS) عن طريق تحليل الانحدار التجميعي بالإضافة إلى استخدام نماذج التنبؤ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أنه تبين وجود أثر للتغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المدى القصير لشركات التأمين حيث ظهر ذلك بوجود علاقة ضعيفة بينما تبين وجود أثر للتغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المدى البعيد لشركات التأمين وقد ظهر ذلك بوجود علاقة قوية إلى متوسطة في حين أنه هناك علاقة أيضاً ضعيفة بين التغير في رأس المال العامل و هامش الملاءة بمؤشراته الثلاثة، كما أوصت الباحثة بأنه على الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) إصدار تعليمات لمراقبة أوضاع الملاءة المالية وتوعية المحاسبين بكيفية احتسابها والمتابعة لها.

الكلمات المفتاحية: نسب الملاءة المالية، هامش الملاءة المالية، رأس المال العامل، قواعد الملاءة المالية، أنظمة الإنذار المبكر، نسبة التداول، نسبة الربحية.

Abstract

This study aims to know the effect of the change in working capital on solvency ratios in the short and long term with an indication of the role of these ratios in the financial statements of insurance companies in addition to identifying the concept of solvency and solvency ratios in the short term and in the long run for insurance companies operating in The Kingdom of Saudi Arabia, with recognition also of the effect of the change in working capital on the financial statements of insurance companies, and this study relied on the statistical approach and its types are the so-called descriptive analytical approach, using the statistical packages analysis program (SPSS) p By analyzing the group regression in addition to using prediction models, the study reached several results, the most prominent of which was that there was an effect of a change in working capital on the solvency ratios in the short term for insurance companies, as it appeared that there was a weak relationship while it was found that

there was an effect of a change in capital The worker has long-term financial solvency ratios for insurance companies, and this has been demonstrated by the presence of a strong to medium relationship, while there is also a weak relationship between the change in working capital and solvency margin with its three indicators, as the researcher recommended the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) are instructed to monitor the conditions of financial solvency and educate accountants on how to count and follow-up.

Key words: solvency ratios, solvency margin, working capital, solvency rules, early warning systems, circulation ratio, profitability ratio.

مقدمة

قد تتعرض العديد من الشركات إلى مشكلة الإفلاس خلال دورة حياتها في حال لم تتخطى الأصول المتداولة لها الخصوم الحالية مما قد يحدث مشكلة في سداد مديونياتها للدائنين في الأجل القصير ومن ثم تصفية الشركة وإغلاقها نهائياً، ويؤدي انخفاض نسبة رأس المال العامل لمدة زمنية طويلة لإعلان الشركة عن تعرضها للإفلاس حيث أن رأس المال العامل يعطي المستثمرين فكرة عن الكفاءة التشغيلية القائمة الشركة عليها ، حيث أنه يتم الاستناد على نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول لمعرفة سياسة الاستثمار في رأس المال العامل، و في حال عدم عمل الشركة بأفضل وأكثر طرق الكفاءة فسوف يتضح ذلك كزيادة في رأس المال العامل ويمكن وبسهولة ملاحظة ذلك من خلال مقارنة رأس المال العامل من فترة زمنية معينة بفترة زمنية أخرى وهذا من أحد الأمور الذي يشير إلى وجود مشكلة في عمليات الشركة. (مقابلة وآخرون، ٢٠١٨، ص ٢٩١-٢٩٢)

لذا يجب على أي شركة الاحتفاظ بكم مناسب من الأصول المتداولة الجيدة والسيطرة على الحسابات الدائنة ومراقبتها على أن تكون ضمن الحد الذي يضمن عدم تعرض الشركة لضعف القدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ومن ثم تعرضها للإعسار. (عقل)

ليس انخفاض رأس المال العامل وحده ما قد يعرض الشركة للإفلاس وإنما هناك العديد من المشاكل منها انخفاض أو ارتفاع قيم عناصر معينة أو غياب قيم أخرى قد تؤدي بها إلى الإفلاس خاصة الشركات ذات الطبيعة المختلفة عن غيرها و المعرضة لضوابط وقوانين معينة من قبل بعض الجهات الرقابية والملمزة بقواعد معينة عند إعداد قوائمها المالية.

مشكلة البحث

إن شركات التأمين ذات الطبيعة المختلفة الخاضعة والملمزة بضوابط وقواعد معينة عند إعداد قوائمها المالية وذلك من قبل بعض الجهات الرقابية القانونية تواجه العديد من المشكلات المتمثلة في تسيير الصعوبات التي تتعرض لها والتي تلامس حالة اللاملاء المالية لديها ، وقد شهدت شركات التأمين إعسار ما يقارب ٦٤٨ شركة تأمين وذلك بسبب حالة اللاملاء التي تعرضت لها وكان ذلك بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٩٤ مما أدى ذلك لتصفية العديد من شركات التأمين بصورة نهائية لعدم وجود نسب ملاءتها المالية ، وبسبب ذلك زاد اهتمام شركات التأمين بمعرفة نسب الملاءة المالية لديها وذلك من خلال وضع مقاييس ومؤشرات تساعد على معرفة مستوى الملاءة المالية والتحقق منها ، كما أن بعض القوانين فرضت ضرورة تواجد حد معين للملاءة المالية لهذه الشركات مما يساعد على تحديد الوقت المناسب لتدخل جهات الرقابة، حيث أنه يقام فحص دوري للشركة كل ثلاث سنوات على الأقل ، كما أن قواعد الملاءة المالية تشترط وجود حد أدنى معين لرأس مال الشركة مع ضرورة توافر فائض معين . (طار، ٢٠١٨، ص ١٠٤)

ومؤشرات الملاءة المالية ماهي إلا نسب محددة وهذه النسب مكونة من متغيرات معينة من أصول وخصوم وحقوق ملكية الشركة ، إذاً أن هذه النسب قد تؤثر و تتأثر بمجودات ومطلوبات الشركة باعتبارها متغيرات لهذه النسب، وبناء على أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين ولأنه عناصر رأس المال العامل هي متغيرات في نسب الملاءة المالية ولأنه قد يكون هناك تأثير للتغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية سوف تعمل هذه الدراسة على قياس أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المدى القصير وفي المدى البعيد، وبحسب اطلاع الباحث لم يتم وضع هذين المتغيرين مجتمعين تحت دراسة واحدة. (العامري والغالبي، ٢٠١٨)

وبالتالي فإن مشكلة البحث تتمثل في التعرف على ما إذا كانت توجد علاقة في الأجل القصير والبعيد بين رأس المال العامل ونسب الملاءة المالية، والسبب الرئيس للبحث عن هذه العلاقة هو أنه بعض من عناصر رأس المال العامل هي متغيرات في نسب الملاءة المالية وبالتالي قد يكون هناك تأثير للتغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية والتي تؤثر بشكل كبير على قطاع شركات التأمين.

ومن هذا يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل تساؤل رئيسي وهو:

ما هو أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين؟

ويندرج من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

- أثر التغير في رأس المال العامل على القوائم المالية لشركات التأمين؟
- أثر نسب الملاءة المالية في المدى القصير على شركات التأمين؟
- أثر نسب الملاءة المالية في المدى البعيد على شركات التأمين؟
- هل التغير في رأس المال العامل يؤثر على نسب الملاءة المالية؟

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في أنه يدرس أحد المواضيع الهامة والمؤثرة بشكل كبير على قطاع شركات التأمين ألا وهو التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية كما أن هذه الدراسة تستمد أهميتها من أهمية الهدف الذي تسعى لتحقيقه والمتمثل في معرفة التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية.

حيث أن أهمية هذا البحث تتمثل في:

- في ضوء اطلاع الباحثة لم يوجد دراسة تبحث في أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المملكة العربية السعودية.
- وضوح أهمية نسب الملاءة المالية لقطاع شركات التأمين في تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار والحد من وصول الشركة لمرحلة الإعسار والإفلاس ومن ثم التصفية.

- أن نسب الملاءة المالية لها أثر كبير على قرارات المقرضين والملاك ومستوى منح القروض للشركة وضمان استمراريته.

أهداف البحث

- من خلال هذا البحث يسعى الباحث لمعرفة أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي لابد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية :
- التعرف على أثر التغير في رأس المال العامل على القوائم المالية لشركات التأمين.
 - التعرف على مفهوم الملاءة المالية.
 - بيان دور نسب الملاءة المالية في القوائم المالية لشركات التأمين.
 - التعرف على أثر نسب الملاءة المالية في المدى القصير على شركات التأمين.
 - التعرف على أثر نسب الملاءة المالية في المدى البعيد على شركات التأمين.
 - إجراء دراسة إحصائية لمعرفة أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين.

فروض البحث

من خلال مشكلة الدراسة والأهداف المراد تحقيقها، تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرض الرئيسي التالي:
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية.
ولاختبار هذا الفرض تم إيضاحه في الفروض الفرعية التالية:

- (١) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المدى القصير.
- (٢) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المدى البعيد.

حدود البحث

يقتصر البحث على أثر التغير في رأس المال العامل دون غيره من المتغيرات الأخرى على نسب الملاءة المالية، وسوف يتم التطبيق على شركات التأمين المرخصة فقط دون غيرها من الشركات الأخرى في المملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٦م إلى عام ٢٠١٨م.

منهج البحث:

بناءً على الأهداف المراد تحقيقها سيتم استخدام:

- ١- المنهج الاستقرائي: تجميع البيانات الأولية الخاصة بمشكلة البحث من خلال الكتب و المقالات والبحوث المنشورة العربية والأجنبية المتعلقة بهدف الدراسة .
- ٢- المنهج الاستنباطي: من خلال الاطلاع على الكتب والمقالات والبحوث العلمية سيتم الربط بين متغيرات الدراسة والتي تشمل رأس المال العامل ونسب الملاءة المالية وهامش الملاءة.
- ٣- المنهج الاحصائي: سيتم تحليل عينة البحث باستخدام برنامج SPSS.

خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث الى المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

▪ عرض الدراسات السابقة.

▪ تحليل الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية.

▪ الإطار المفاهيمي للملاءة المالية.

▪ نسب الملاءة المالية في المدى القصير وفي المدى البعيد.

▪ أثر التغير في رأس المال العامل على هامش الملاءة المالية.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية.

الخلاصة والنتائج والتوصيات.

١ عرض وتحليل الدراسات السابقة

١/١ عرض الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات سابقة متعلقة بالملاءة المالية للشركات التأمين والمتعلقة بمشكلة البحث سيتم استعراضها كالآتي:

١/١/١: الدراسات العربية

١/١/١/١: دراسة ابراهيم وهنداوي (٢٠١٨م):

تهدف الدراسة إلى بناء نموذج كمي من المؤشرات المالية لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك باستخدام الشبكات العصبية الصناعية لمساندة متخذي القرار على القدرة على التخطيط واتخاذ القرارات الصحيحة، وقد تم استخدام أسلوب الشبكات العصبية الصناعية في التنبؤ بالملاءة المالية، وقد أظهرت نتائج هذا البحث إمكانية النموذج المحاسبي المقترح على التنبؤ

بالملاءة المالية لشركات التأمين، وقد وصى الباحث شركات التأمين والهيئات الرقابية باستخدام أسلوب الشبكات العصبية الصناعية لما له من دقة في التنبؤ بالملاءة المالية مع إمكانية الاستعانة به في اتخاذ القرارات.

٢/١/١/١: دراسة زروخي وآخرون، (٢٠١٨م):

واستهدفت التعرف على عملية التحليل المالي لملاءة ومردودية شركات التأمين وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي وأيضاً إبراز قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها والتزامات الملاءة المفروضة عليها، ولقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي وذلك بانتهاج دراسة حالة من خلال جمع البيانات والملاحظات وتحليلها، و كانت أبرز النتائج التي توصلت لها متمثلة في سعي واضح من قِبَل الدولة لتحسين قطاع شركات التأمين ويظهر هذا في القانون الجديد الذي سنه المشرع الجزائري بالإضافة إلى أنه ومن خلال تحليل الملاءة والمردودية للشركة تم التعرف على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة لحوادث التي تتعرض لها مما أظهر مدى قوة المركز المالي للشركة، وقد وصى الباحثون بتنوع المنتجات التأمينية في سوق التأمين في الجزائر وتفعيل دور المصالح المحاسبية والمالية لديها كما أضافه ضرورة التنسيق وتوحيد الدراسات التقنية والمالية فيما يتعلق بمعايير الملاءة المالية.

٣/١/١/١: دراسة الخزاغلة و جرادات، (٢٠١٨):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر كلاً من السيولة والملاءة المالية والكفاية الادارية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، ولقد تم استخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة للدراسة والمتمثلة في اختبار جذر الوحدة أو ما يسمى باختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية وكان ذلك بالاعتماد على برمجة (EViews)، إذ تم التوصل إلى أبرز النتائج المتمثلة في وجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية على عكس الكفاية الادارية إذ لها اثر ايجابي ومعنوي على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالإضافة إلى عدم وجود أثر معنوي للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وقد وصى الباحث بضرورة التركيز على إدارة السيولة بشكل جيد وذلك من خلال الموازنة بين هدف الربحية وهدف الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة.

٤/١/١/١: دراسة الجوهري وآخرون، (٢٠١٨م):

استهدفت هذه الدراسة للتعرف على ماهية إعادة التأمين الاسلامي وإعادة التأمين التجاري بالإضافة إلى التعرف إلى الملاءة المالية لدى شركات التأمين والمخاطر التي تتعرض لها وكيفية الحد منها، وقد تم الاعتماد على المنهج الاحصائي لاختبار البيانات وذلك باستخدام اختبار الارتباط الخطي المتعدد واختبار الارتباط الذاتي واختبار استقراره البيانات (السكون)، ومن هذه الاختبارات تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها أنه يجوز لشركات التأمين الاسلامي القيام بعمليات إعادة التأمين لدى شركات التأمين التقليدي وفق الشروط والضوابط التي وضعتها الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية بالإضافة إلى أنه تبين من الدراسة عدم وجود أثر معنوي لعمليات إعادة التأمين بأبعادها المتمثلة في إعادة التأمين الطبي، وإعادة التأمين البحري،

وإعادة تأمين المركبات والحرائق والفروع الأخرى، على الملاءة المالية على الشركات موضوع الدراسة، وقد وصّت الدراسة شركات التأمين الإسلامية على المحافظة على مستوى عالٍ من الملاءة المالية لديها وبالتحديد لصندوق المشتركين من أجل ضمان ازدهار نشاط التأمين الإسلامي لما في ذلك من طمأنة المشتركين والعاملين لدى شركات التأمين الإسلامي.

٥/١/١/١: دراسة الحسن ويوسف، (٢٠١٨م):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الملاءة المالية والعوامل التي تؤثر عليها وأيضاً معرفة المعايير التي تتبعها شركات التأمين في تحديد أسعار تأمين السيارات وكيفية قياس مدى تأثير المنافسة في السوق على عملية تسعير تأمين السيارات، وقد تم الاعتماد على أسلوب الدراسة المسحية المشتقة من المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال أسلوب الدراسة المسحية قد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها أن هناك علاقة قوية بين كفاية أسعار تأمين السيارات وأرباح وخسائر شركات التأمين كما أن أغلب شركات التأمين العاملة في سوق السودان لا تعتمد على معايير واضحة ومحددة عند عملية التسعير، في المقابل قدمت الدراسة عدة توصيات متمثلة في ضرورة الاعتماد على معايير واضحة ومحددة في عملية تحديد أسعارها وان تعتمد على درجة الخطر التي تحافظ على عدالة الأسعار.

٦/١/١/١: دراسة الحراشنة، (٢٠١٨م):

تهدف هذه الدراسة للتعرف على نقاط القوة والضعف من خلال التحليل المالي للعمل على تحسين ورفع مستوى كفاءة المتغيرات الضعيفة للحيلولة دون تفاقم الأمور بالدرجة التي تصل إلى مرحلة الفشل المالي، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واسلوب الدراسة المكتبية بالإضافة إلى نموذج التمان، وبالتالي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشركات موضع الدراسة تعاني من نقص في السيولة مما يعني وجود خلل في إدارة رأس المال العامل لدى هذه الشركات كما أنها تعاني من انخفاض ملموس وظاهر في القيمة السوقية للأسهم الخاصة بها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين اوضاع السيولة لدى الشركات موضع الدراسة مع رفع كفاءة إدارة رأس المال العامل لديها.

٧/١/١/١: دراسة هامل والعايب، (٢٠١٨م):

و تهدف لدراسة تأثير خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية، وقد تم الاعتماد على المنهج الاحصائي وذلك بتوظيف برنامج (Eviews9) لتحليل البيانات، ومن خلاله توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها أن الخبرة الكافية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية لها تأثير إيجابي على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية بالإضافة إلى أن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يتميزوا بكثرة اجتماعاتهم بمتوسط ٨ مرات في كل سنة الأمر الذي له أثر إيجابي على الملاءة المالية لهذه الشركات مما يمكن الأعضاء من مراقبة أداء الشركة بشكل دوري وحمايتها من أي مخاطر متوقعة، وقد أوصت الدراسة بزيادة عدد أعضاء الهيئة لما له من أثر إيجابي على ملاءة شركات التأمين التكافلي الماليزية.

٨/١/١/١: دراسة الحنيطي، (٢٠١٧م):

استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى الجوانب الإيجابية والسلبية لإعادة التأمين وأثره على الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية الأردنية، ولقد تم الاعتماد على برنامج تحليل الحزم الإحصائية (SPSS) حيث تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)، وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط أن هناك جوانب ايجابية وسلبية تحملها عمليات إعادة التأمين كما أن لها أثر موجب على الملاءة المالية لشركات التأمين، وقد تمثلت توصيات الباحث في العمل على إيجاد نموذج قياس هامش ملاءة مالية موحد لجميع شركات التأمين الإسلامية حول العالم والاهتمام الكافي بعملية قياس هامش الملاءة المالية.

٩/١/١/١: دراسة محسن، (٢٠١٧م):

و تهدف إلى معرفة حصة المؤسسات الصغيرة من حجم الائتمان المصرفي المصرح لها ومدى ملاءته مع التطرق إلى آليات صندوق ضمان القروض في منح الضمان الملائم للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل باستخدام دراسة حالة للمقارنة بين تجارب بعض الدول في صندوق ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و حالة الجزائر في صندوق ضمان القروض، ومن أهم النتائج التي تم التوصل لها أن أكبر عائق يواجه المؤسسات الصغيرة حال توجيهها للبنوك من أجل الحصول على قروض هو ضعف الملاءة المالية لديها مع الجدير بالذكر أن صندوق ضمان القروض له دور هام في تسهيل عملية الحصول على القروض للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أن صناديق ضمان القروض تعتبر حديثة النشأة إلا أنها في الجزائر تتحمل درجة عالية من المخاطر في منح الضمان على القروض للمؤسسات الصغيرة، وقد أوصت الدراسة بضرورة رفع مستوى الوعي العام بالنسبة للبنوك وأصحاب المؤسسات الصغيرة بأهمية وفعالية صناديق ضمان القروض ولكونها حلت مشكلة المؤسسات الصغيرة في الحصول على القروض الناتجة عن ضعف ملاءتها المالية .

١٠/١/١/١: دراسة لفتاحة، (٢٠١٥م):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى معايير نظام الملاءة ٢ في إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين أيضاً معرفة الدور الذي تلعبه عملية إدارة أخطار الاستثمار في الحفاظ على أموال تلك الشركات مع إبراز الدور الكبير الذي تلعبه سياسة الاستثمار فيها بالإضافة إلى التعرف على خصوصيات النشاط الاستثماري للشركة الوطنية للتأمين مع كيفية اسقاط معايير نظام الملاءة ٢ الخاصة بالاستثمار على هذه الخصوصيات باعتبار شركات التأمين مؤسسات وساطة مالية ضمنية تتميز بانعكاس دورة الانتاج، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وذلك عن طريق استخدام دراسة الحالة من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، وكانت نتيجة هذه الدراسة متمثلة في أن السياسة الاستثمارية لشركات التأمين تحكمها محددات وفق قانون الاشراف والرقابة على قطاع التأمين ولوائح التنفيذية وذلك بالنظر لخصوصية النشاط التأميني نجد أن كل هذه القوانين واللوائح التنفيذية من أجل توجيه أموال شركات التأمين في مجالات الاستثمار الأكثر ضماناً وأماناً والأكثر ربحية في إطار قنوات استثمارية محددة بما يضمن لها عنصر السيولة لمواجهة التزاماتها وهذا ما يمكن شركات التأمين من الدخول في

استثمارات تتماشى مع نشاطها التأميني، أيضاً توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين تعمل في بيئة تسودها المخاطر التي تهدد ملائمتها المالية ومدى تواجدها الأمر الذي يتحتم عليه التحكم في هذه المخاطر مع وجوب إدارتها والتعامل معها بشكل جيد، بالإضافة إلى أن الدراسة وجدت أن اصلاحات نظام الملاءة ٢ هي اصلاحات جوهرية تتضمن كيفية سير عمل شركات التأمين وذلك لكونها تأخذ بالاعتبار كافة الأخطار المحيطة بالشركات وتحد من تعرضها للإفلاس، وقد وصت الباحثة بضرورة العمل على نشر الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع فيما يخص أهمية نشاط شركات التأمين.

٢/١/١: الدراسات الأجنبية:

١/٢/١/١: دراسة Alam، (٢٠١٩م):

وكانت تهدف هذه الدراسة لإيجاد محددات لمخاطر الاكتتاب لشركات التأمين والتي هي واحدة من مخاطر الملاءة المالية ومدى قدرة هذه الشركات على تحمل هذه المخاطر، وقد تم اجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك باستخدام برنامج (SPSS) وبالتالي ظهرت النتائج أنه مخاطر الاكتتاب مرتبطة بالعوامل المختلفة مثل حجم الشركة ومستوى رأس المال والعائد على الأصول والذي هو أحد نسب الملاءة المالية، وقد وصى الباحث بضرورة الاهتمام بمخاطر الاكتتاب لكونها مؤثرة ومرتبطة بعدة عوامل.

٢/٢/١/١: دراسة Bunea and Dinu، (٢٠١٩م):

تهدف هذه الدراسة لتحليل تأثير رأس مال المتطلبات التي يفرضها اتفاق بازل والمتمثل في استقرار وملاءة النظام المصرفي الروماني، وقد اعتمد هذا البحث على التحليل الكمي والملاحظات المباشرة التي تنشرها المؤسسات الائتمانية والبنك المركزي الأوروبي وموقع هيئات تنظيم القانون، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها أن النظام المصرفي المحلي يتسم بالثبات حيث يتم وضع مؤشرات للملاءة المالية عند مستويات مريحة أي بقيم أعلى من الحد الأدنى من المتطلبات المحددة وفقاً لمتطلبات (CRD, CET IV) في حين أثبتت الدراسة أن النظام المصرفي شهد تطور ايجابي ملحوظ ومتزامن بشكل رئيسي مع التطور الايجابي للاقتصاد الكلي، كما أوصت الدراسة بضرورة انشاء احتياطات كافية لكي لا تحدث اختلالات مالية ويدعم هذه التوصية ما أشارت له اتفاقية بازل الثالثة حول استقرار وملاءة النظام المصرفي الروماني.

٣/٢/١/١: دراسة Riad and Zohra، (٢٠١٩م):

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية اختيار أداة تدعم اتخاذ القرار لتقييم مخاطر الملاءة المالية للمقترضين بالإضافة إلى محاولة إظهار تفوق طريقة تسجيل الائتمان ووضع نموذج لمخاطر عدم السداد ، وتم الاعتماد على أسلوب التحليل المالي الكلاسيكي والتحليل التمييزي الخطي باختبار نموذج ADL، وقد أظهرت نتائج اختبار نموذج ADL أنه أداة جيدة لنموذج التسجيل لكونه يتعلق بترتيب الشركات الفاشلة على مستوى عيني البناء والتحقق من الصحة بالإضافة إلى تصنيف الشركات إن كانت متعثرة أم لا على المدى القصير، ومن الجدير بالذكر أن طرق التسجيل لا تمكن المقترضين من معرفة الصعوبات التي قد تواجهها في المدى الطويل وبالتالي لا بد من عدم الاعتماد فقط على نتائج نماذج الدرجات أو التسجيل إذ

أن هذه النماذج لا تغني عن عملية تحليل الفشل والتي هي من العمليات المعقدة في أغلب الأحيان والتي من الصعب وصفها بشكل كامل من خلال نماذج و وظيفة التسجيل لذلك أوصت الدراسة بالاعتماد المتزامن لكلا النهجين كونه الحل الأفضل أو الأكثر حذر.

٤/٢/١/١: دراسة Chao and Shuang، (٢٠١٨م):

هدف هذه الدراسة هو محاولة استكشاف الآثار الغير خطية لتنوع شركات التأمين على مخاطر الملاءة المالية، ولقد تم الاعتماد على نموذج معين يتناسب مع البيانات موضع الدراسة وهو نموذج عتبة (Hansen) مع متغير عتبة حجم الشركة ويسمى بنموذج انحدار عتبة اللوحة، و تم التوصل إلى عدة نتائج منها كشفت الدراسة أن هناك تأثير كبير بين تنوع شركات التأمين على الحياة ومخاطر الملاءة المالية وفي حال كان حجم الشركة متغير خلال فترات معينة فإنه التنوع سيكون له تأثير مختلف على مخاطر الملاءة المالية أيضاً حيث سيكون هناك اتجاه معكوس بحيث كلما كانت الشركة صغيرة الحجم كلما كان خط المنتج الجديد يؤدي إلى زيادة مخاطر الملاءة المالية للشركة والعكس صحيح، كما أوصت الدراسة أن على شركات التأمين محاولة جعل الشركة أكبر حيث سيكون أثره على التنوع ايجابي على نسبة كفاية الملاءة المالية.

٥/٢/١/١: دراسة Xiong، (٢٠١٤م):

وتهدف إلى دراسة الطرق الرياضية والاحصائية الأكثر تقدماً وذلك للقيام بعدة تحليلات منها تحليل الدقة المتعددة (MRA) والتقنيات الإحصائية لمصنفات بايز وماركوف رانوم فيلد (MRF) بالإضافة إلى تطوير مخططات الحوسبة الاحصائية الجديدة في تطبيقات تحليل البيانات البروتستانتية (IMS) لنمذجة الملاءة المالية للتأمين، وتعتمد الدراسة على اختبارات مرتبطة بنوع البيانات موضع الدراسة إذ أنها بيانات مختلفة على حد ما لذا سيتم استخدام طريقة معاملات الموجات من الطيف الكتلي، ومن خلاله توصلت للعديد من النتائج أهمها إن درجة الملاءة المالية لها معنى احتمالي واضح وهي ما بين (٠ إلى ١) و يتيح النموذج المستخدم في الدراسة قدرة تعديل قيم الحدود وفقاً لحالة بياناته وهذا يمكنه من بناء نموذج لحل مشكلة التنبؤ بالملاءة التأمينية، وقد أوصت الدراسة باستخدام طريقة MRA لمحاولة التقليل من أبعاد البيانات في تحليل بيانات IMS وللحد من البيانات المنطقية الكثيرة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل .

٦/٢/١/١: دراسة Lorent، (٢٠١٠م):

تهدف إلى مقارنة الأطر التنظيمية الرئيسية والمتمثلة في: الأطر التنظيمية السويسرية (SST)، اختبار الملاءة السويسرية)، الأطر التنظيمية الأمريكية (RBC، رأس المال القائم على المخاطر)، الأطر التنظيمية الأوروبية (الملاءة II) حيث تقوم الدراسة بمحاولة تحسين الجوانب الفنية للأطر التنظيمية وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام اسلوب المقارنة بين الأنظمة و عن طريق اختبارات ومعادلات كل نظام من الأنظمة موضع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن النظامين السويسري والأوروبي كلاهما نظامان متقدمان مقارنة بالنظام الأمريكي و على الرغم من وجود التشابه بين الأنظمة إلا أن هناك اختلافات فيما يتعلق باستخدام تدابير المخاطر

والكوارث، واستخدام النماذج الداخلية بالإضافة إلى معالجة الحدود المفروضة على الاستثمارات ولما له علاقة بملاءة شركات التأمين، وقد أوصت الدراسة بتشجيع شركات التأمين على تطوير واستخدام نماذج المخاطر الخاصة بما يتلاءم مع أعمالها وظروفها وذلك من أجل تحديد رأس المال والهدف التنظيمي منه. ٧/٢/١/١: دراسة Kochanski، (٢٠٠٩م):

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز حول الصيغة القياسية لتحديد متطلبات رأس مال الملاءة المالية لأعمال التأمين على الحياة بشكل مفصل وذلك لكون هذه الاعمال لازالت تهيمن على محافظ شركات التأمين، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي حيث استخدمت اسلوب المناقشة بالإضافة إلى المنهج الاحصائي باستخدام اختبار الانحدار الخطي، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها أن هذه الدراسة قدمت طريقة بديلة لحساب صافي رأس مال الملاءة المالية وهو ما يعرف بالسيناريو المكافئ الفردي أو السيناريو القاتل كما أنها عكست الأهمية المتزايدة لمخاطر السقوط بالنسبة للأنظمة المبتكرة لأعمال التأمين على الحياة حيث أن هذه المخاطر مرتبطة بمنتج التأمين الألماني مما تسبب انخفاض في متطلبات رأس المال الملاءة كما أن طريقة المعادلة الفردية تثبت أنها أداة لمراجعة الافتراضات الرئيسية للصيغ القياسية، وتوصي الدراسة بمحاولة القيام بدراسات جديدة تقيس أثر متغيرات أخرى على متطلبات رأس المال الملاءة المرتبط بالمنتج الألماني.

٢/١ تحليل الدراسات السابقة

من بعد استعراض الدراسات السابقة حول الملاءة المالية نجد أنها تناولت العديد من المتغيرات المختلفة مع متغير الملاءة المالية منها: الشبكات العصبية الصناعية، خصائص الهيئات الرقابية الشرعية، المؤشرات المالية والتقنية، ربحية البنوك، إعادة التأمين، أسعار تأمين السيارات، نموذج التمان، صندوق ضمان القروض، مخاطر الاكتتاب، تسجيل الائتمان، تنوع شركات التأمين على الحياة، مخططات الحوسبة الإحصائية، الوحدة الألمانية و المقاربات التنظيمية، مع اختلاف القطاع سواء كان شركات التأمين بأنواعها المختلفة أو البنوك أو المصارف الإسلامية، أيضاً قامت الدراسات السابقة بأخذ المتغيرات موضع الدراسة ودرستها على العديد من الدول المختلفة منها الجزائر والأردن وسوريا والسودان وألمانيا و رومانيا وبنغلاديش والامارات وماليزيا، كما أنها اشتملت على محاور عدة متمثلة في مفهوم الملاءة المالية، مخاطر شركات التأمين، بالإضافة إلى النماذج المقترحة للتنبؤ بالملاءة المالية، أيضاً أخذت إحدى الدراسات على عاتقها ذكر مقارنة بين الأطر التنظيمية المختلفة والمتعلقة بالملاءة المالية وكانت دراسة أخرى تناولت نظام بازل المؤثر على ملاءة الشركات هذا وأيضاً تمت دراسة كيفية تقييم الملاءة المالية، نمذجة الملاءة التأمينية، دراسة قائمة على نموذج عتبة اللوحة، متطلبات رأس المال الملاءة، وأخيراً نظام الملاءة ٢، ولقد اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الاحصائي و البعض الآخر اعتمد المنهج الوصفي مع اختيار الاختبار المناسب لمتغيرات كل دراسة.

إن ما يؤخذ على جميع الدراسات السابقة أنها ركزت على الملاءة المالية للشركات فقط دون ذكر مؤشرات الملاءة المالية والتمثلة في نسب الملاءة المالية في المدى القصير و المدى البعيد وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث أنها تهتم بذكر مؤشرات الملاءة المالية و مؤشرات هامش الملاءة أيضاً وقياسها بصورة كمية وتحليلها بشكل إحصائي، بالإضافة أيضاً إلى أنه و في ضوء اطلاع الباحثة لم توجد دراسة تبحث في أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية أي لم تتم محاولة البحث عن وجود علاقة بين هذين المتغيرين في قطاع التأمين وعلى وجهه التحديد في المملكة العربية السعودية.

٢- أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية

إن دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين تعتبر من أولويات واهتمامات الهيئات الرقابية والمنظمات الخاصة والمشرفة على قطاع التأمين على مستوى العالم، ومع ظهور الأزمات المالية المحلية والعالمية وخرق بعض شركات التأمين لمتطلبات هامش الملاءة لديها فقد ازدادت أهمية التعرف على الملاءة المالية وتأثيرها على شركات التأمين.

١/٢: الإطار المفاهيمي للملاءة المالية:

١/١/٢: مفهوم الملاءة المالية:

ليس من السهل وضع تعريف موحد ومحدد للملاءة المالية بحيث يلقي قبولاً عاماً من قِبَل الأفراد و جميع المؤسسات والجمعيات المحاسبية و المالية والهيئات الرقابية ولهذا تعددت مفاهيم الملاءة المالية وذلك بسبب تطور الفكر الرقابي عبر السنوات، ويمكن التعرف على مفهوم الملاءة المالية من خلال وجهات النظر المختلفة:

إن مصطلح الملاءة يعني بشكل عام القدرة أو الكفاءة أو الجدارة في مواجهة الأزمات حال حدوثها، أم الملاءة المالية فقد تم تعريفها طبقاً لـ (Oxford English Dictionary) بأنها " تعني وجود المال الكافي (الأصول < المطلوبات) لمواجهة الالتزامات المتوقعة ".
في حين أن الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS)، قد عرفت "أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما (تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف " .

أما (Lu Xiong,2014) " يرى الملاءة المالية من زاويتين، زاوية نظرية الافلاس وهي أن شركة التأمين تكون مليئة ما إذا كانت اصول الشركة أكبر من التزاماتها، ومن زاوية نظرية السيولة وهي أن شركة التأمين مليئة في حال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية " أما (طعيمة، ٢٠٠٢) فقد عرفت

بأنها " القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق" بينما أشار (Daykin et al,1984) " أن مصطلح الملاءة يستخدم أحياناً في إطار أوسع للإشارة إلى القوة المالية، الربحية على المدى الطويل والنمو المتوقع" وقد أشار (زروخي وآخرون، ٢٠١٨) انه الملاءة المالية من وجهة نظر الإدارة هي " قدرة الشركة على الامتثال للالتزامات مع ضمان القدرة على التعامل مع هذه الالتزامات في أي وقت، وضمن توفر رأس المال لامتناس الخسائر الغير متوقعة، كما أن الملاءة مكفولة في جملة أمور كالتوفير أو الاحتياطات الفنية " .

وتمثل الملاءة المالية في رأي الباحثة أنها كفاءة شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين في مواجهة التزاماتها بالدرجة التي لا تعرضها لمخاطر الإفلاس وذلك بامتلاكها لأصول كافية لمقابلة تلك الالتزامات حال استحقاقها على أن تضمن بشكل دائم كفاية تلك الأصول الأمر الذي هو بمثابة ضمان لاستمرارية الشركة. ويمكن الإشارة إلى أن هناك ما يسمى بالملاءة المصرفية وهي كما عرفت (بلحسيني، ٢٠١٧) بـ " درجة الملاءة لدى البنك باحتمالية إفسار البنك (بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك".

ولكن في هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على الملاءة المالية لشركات التأمين.

٢/١/٢: أهمية الملاءة المالية:

تتمثل أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين في عدة أمور من أبرزها:

- أن الملاءة المالية هي بمثابة حماية لمصالح حملة وثائق التأمين وذلك من خلال الوفاء بمسئولياتهم في أوقات محددة.
- أنها ضمان لنجاح واستمرارية المنشأة وبقاء نشاطها. (السهلاوي وقندوز، ٢٠١٥)
- أن السلعة التي يتم التعامل بها بيعاً وشراء هي سلعة غير منظورة وغير ملموسة إنما هي وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل محدد زمنياً بمدة معينة وقد لا يتحقق خلال هذه المدة كما أنه وفي جميع الأحوال لا يمكن معرفة زمن حدوثه ومن هنا يجب التعرف على ملاءة شركات التأمين عند التعاقد كما يجب التحقق من استمرارية هذه الملاءة في المستقبل. (زروخي وآخرون، ٢٠١٨)
- من وجهة نظر الباحثة أن من ضمن أهمية الملاءة المالية أنها سياسة تعتمد عليها شركات التأمين في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها وذلك لارتباطها بشكل كبير بالاكتتاب والاستثمار.

٢/١/٣: قواعد الملاءة المالية:

تستند الملاءة المالية لشركات التأمين على ثلاث قواعد رئيسية:

- القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات التقنية أو الفنية:
- يقصد بها تلك المخصصات المرتبطة بطبيعة عمليات التأمين والخصائص التقنية التي تمتاز بها مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه الشركات ملزمة بموجب القانون والتشريعات بتكوين هذه المخصصات التقنية وقد عرفها (السهلاوي وقندوز، ٢٠١٥) " المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في آخر السنة لمقابلة الخسائر، و الالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط الفني لشركات التأمين التعاوني"، كما أن القانون ألزم شركات التأمين أيضاً بتقييم هذه المخصصات بكفاءة عالية لتقوم بوظيفتها بفعالية مع الجدير بالذكر أن هذا التقييم يتم وفق أساليب وطرق محددة وبدرجة كبيرة من الحذر من قبل المشرع على أن تتم بواسطة مختصين في المجال.
- القواعد الخاصة بتغطية المخصصات التقنية أو الفنية: (لفتاحة، ٢٠١٥)
- بعد تكوين المخصصات التقنية وتقييمها وجب على شركات التأمين تغطية هذه المخصصات بمعنى كيفية اختيار الأصول المناسبة والملائمة والمقابلة للمخصصات التقنية أي الأوجه الاستثمارية المختلفة مثل، النقدية بالصندوق أو البنك، الأوراق المالية، ذمم عمليات التأمين، القروض، الاستثمارات العقارية وغيرها من الأصول، مع الأخذ بالاعتبار عوامل السيولة والمردودية وعوامل الشريعة وذلك لمواجهة طلبات العملاء في أي وقت.
- القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة المالية: (عيلان، ٢٠١٧)
- ويتم تكوينه من خلال مبلغ معين من الدخل الإضافي لشركات التأمين الخالي من أي الالتزامات والذي يضمن للشركة حماية مصالح المؤمنين لهم من خلال مستوى ملاءتها.

٤/١/٢: المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين:

تواجه شركات التأمين العديد من المخاطر التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الملاءة المالية لتلك الشركات، وتتمثل هذه المخاطر في:

- **مخاطر الاكتتاب:**
- هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية مختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، و دائما ما تسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب وذلك عن طريق بيع عدد كبير جداً من وثائق التأمين بالإضافة إلى تقديم عدة أنواع من التغطيات التأمينية والتي تمتد لمناطق جغرافية مختلفة، مع محاولة التسيير الجيد لمحفظة الاكتتاب من خلال وضع شروط مناسبة للاكتتاب و الاختيار الصحيح للأخطار المكتتبه وتحديد التسعير لها بما يتناسب مع قدرة الشركة وطبيعة عملها بالإضافة إلى التقييم الجيد للأقساط وللعوامل الكارثية .
- وبالنظر لأهمية عملية الاكتتاب والمخاطر دون المتوسطة المصاحبة لها يكون قياس نتائج الاكتتاب في شركات التأمين بالغ الأهمية خاصة مع وجود علاقة مباشرة بين حجم الاقساط

المكتتبة ومستوى الملاءة المالية، وللمحد من حدوث خطر الاكتتاب يجب على إدارة الاكتتاب تجنب اختيار عينة مميزة تجاه الاخطار الرديئة بالمجتمع التي تؤدي إلى زيادة عدد الأقساط وبالتالي يحدث ارتفاع في احتمالات تعرض الشركة للعسر المالي، وإنما يجب الاعتماد على العينة العشوائية. (عقون، ٢٠١٤)

- مخاطر الاستثمار:

من الممكن أن تتعرض استثمارات شركات التأمين إلى مخاطر مختلفة مرتبطة بأدائها، هيكلها، عوائدها وسيولة محفظتها الاستثمارية، كما قد يطلق أحيانا على هذه المخاطر مسمى أخطار الأصول نتيجة لارتباطها بصورة مباشرة وغير مباشرة بإدارة أصول المؤمن حيث أن طبيعة أعمال شركات التأمين تلزمها بامتلاك أصول كافية لتغطية مخاطر الاستثمار حال حدوثها بالإضافة إلى بلوغها حد أدنى معين من هامش الملاءة.

ويمكن أن تنشأ مخاطر الاستثمار حال حدوث تقلبات اقتصادية في القيمة السوقية للأصول المستثمرة كتقلبات معدلات الفائدة مما يحتم على شركات التأمين العمل على تطوير السياسة الاستثمارية وخاصة من جوانب تحليل وقياس الأخطار الاستثمارية والعائد على الاستثمار وذلك من أجل الحد من حدوث تلك المخاطر.

- مخاطر إعادة التأمين:

تتمثل في المخاطر الناتجة عن عدم ملائمة برامج إعادة التأمين لحاجة المؤمن مما يسبب له صعوبات مالية، الأمر الذي يتطلب من شركة التأمين القيام بدراسات ملائمة لمعرفة مدى حاجاتها للحماية، وهذه المخاطر تؤثر بشكل كبير على تأمينات الأضرار على عكس تأمينات الأشخاص. (IAIS)

- المخاطر الناتجة عن الاختلافات في أقساط التأمين المتبرع بها:

هذه المخاطر تنتج عن عجز في صندوق المشتركين بالتالي الاختلاف في وصف العلاقة التعاقدية للتبرع له تأثير على تحديد ملكية موجودات الصندوق وأيضاً على المسؤولية عن الملاءة المالية لهذه الصناديق وهذا هو جوهر الضمان وتحمل تبعات الهلاك عند حدوث خسائر وبالتالي الحاجة لدفع التعويضات. (السهلاوي وقندوز، ٢٠١٥)

- مخاطر العجز في صندوق المشتركين عند دفع تعويضات الخسائر:

هذه المخاطر مرتبطة بشكل مباشر بالسيولة والملاءة المالية لشركة التأمين وذلك لارتباطهما بصناديق التأمين التعاوني التابع لشركات التأمين الإسلامية، مما يجعل هذه الصناديق تواجه مخاطر السيولة والملاءة المالية في حال عدم قدرتها على دفع التعويضات المطلوبة.

٥/١/٢: أنظمة الإنذار المبكر للملاءة المالية في شركات التأمين:

لوجود مخاطر مؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين السابق ذكرها والتي قد تؤدي لانخفاض الملاءة المالية فقد أوجدت هيئات المراقبة على شركات التأمين أنظمة تقوم على الإنذار المبكر عن احتمالية حدوث انخفاض أو وجود خطر على الملاءة المالية للشركة وذلك عن طريق مراقبة الملاءة المالية بشكل دوري، وسيتم من خلال هذه الدراسة استعراض بعض أنظمة الإنذار المبكر المتمثلة في:

١/٥/١/٢: أنظمة الإنذار المبكر للملاءة المالية في أمريكا: (طار، ٢٠١٨)

سيتم خلال هذا المحور التطرق إلى نظامي من أنظمة الإنذار المبكر لمراقبة الملاءة المالية في أمريكا والمتمثلة في (IRIS,FAST):

- نظام (IRIS, Insurance Regulatory Information System):

أول هيئة متخصصة تطبق نظام الإنذار المبكر هي هيئة اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا (NAIC) ولقد قامت أيضاً بتطويره حيث كان مسماه سابقاً " اختبارات الملاءة ST " ليصبح الآن بما يسمى بنظام المعلومات المتعلقة بالإشراف على التأمين، هدف هذا النظام التركيز على أولوية فحص شركات التأمين التي قد تواجه صعوبات مالية أو تعثر مالي وذلك لمنع حدوث حالات إفلاس لها، ويتكون هذا النظام من مجموعة من النسب المالية وعددها ١١ نسبة مصنفة إلى أربع مجموعات متمثلة في اختبارات السيولة، اختبارات الربحية، اختبارات مدى كفاية الاحتياطيات، اختبارات الوضع العام، مع العلم أن الشركات التي يوجد بها أربع نسب فأكثر خارج الحد الأدنى المقرر يجب عليها فحص موقفها المالي ومراجعتها. (NAIC,2015)

- نظام مسار التحليل المالي للملاءة (FAST, Financial Analysis Solvency Tools):

يعتبر هذا النظام امتداد لنظام الملاءة المالية السابق (IRIS) وليس بديل عنه، ولكن يتم استخدام هذا النظام عادة على شركات التأمين الكبيرة، مع الإشارة إلى أن نظام (FAST) يتكون من ٢٥ نسبة كما أنه يختلف عن نظام (IRIS) في القيمة التي تعطى لكل نسبة والمدى المقبول لكل نسبة. (Ines Holzmuller,2009)

ويقوم هذا النظام على خبرة وكفاءة الهيئات الرقابية في التحليل الإحصائي الذي من شأنه تحقيق الفحص بفاعلية عالية للوضع المالي الشامل مع القدرة على تحديد الشركات المعرضة للتعثر المالي بسرعة، ولقد سمح اتحاد مراقبي التأمين (NAIC) بنشر نسب هذا النظام لكن دون نشر القيم المحددة لكل نسبة من نسب النظام مما يحد من قدرة الشركات على تجهيز الحسابات مقدماً بطريقة تمكنها من اجتياز اختبارات الملاءة المالية المتمثلة في نسب النظام. (James,2010)

٢/٥/١/٢: أنظمة الإنذار المبكر للملاءة المالية في كندا:

يوجد في كندا ثمانية اختبارات للإنذار المبكر لمراقبة الملاءة المالية منها: (طار، ٢٠١٨)

- اختبار معدل الملاءة المالية: ويقاس مدى قدرة وكفاءة شركة التأمين على امتصاص نتائج التشغيل العكسية للعمليات.

- اختبار التغير في صافي الأقساط المكتتبه: ويقاس مدى استقرار عمليات شركة التأمين.

- اختبار معدل الفائض المدعم: ويقاس مستوى الاعتماد على عمليات إعادة التأمين.
- اختبار معدل المكاسب: ويقاس مستوى قدرة الشركة على تحقيق الربح.
- اختبار معدل الخطر التأميني: ويقاس مستوى قدرة الشركة على تحمل الصدمات المالية ومدى امتصاصها.

٣/٥/١/٢: نظام اختبار النسبة الملخصة الانكليزية (U.K's Summary Ratio):

هذا الاختبار يقيس نسبة الفائض إلى اجمالي الخسار المحتملة والمتوقعة في شركة التأمين، حيث إن تعدت هذه النسبة ١٠٠% فمعناه أن شركة التأمين قادرة على التغلب على التقلبات التي قد تواجه الشركة وبالتالي تعتبر شركة التأمين مازالت ذات ملاءة مالياً، ويوجه انتقاد إلى هذا النظام باعتباره نظام النسبة الواحدة دون الأخذ بعين الاعتبار بعض النسب المهمة الأخرى ذات الأهمية في التنبؤ بالفشل المالي أو التعثر المالي كنسب الربحية ونسب السيولة. (حمودة، ١٩٨٨)

٦/١/٢: معايير الأوربية للملاءة المالية:

في أبريل ٢٠٠٩ صدرت معايير " Solvency II " بعد مصادقة البرلمان الأوروبي على مشروع هذا المعيار الذي يهدف إلى توفير مستوى ضمان كافٍ للمؤمن لهم بتوافق الأموال الذاتية مع المخاطر التي تواجهها شركات التأمين والتي تؤثر على ملاءتها المالية.

وما يتم اعتماده الآن وما تسعى الدول الأخرى الوصول إليه هي معايير " Solvency II " وهي تسمى أيضاً بتوجيهات الملاءة ٢، وسيتم شرحها بنوع من التفصيل في هذه الدراسة.

١/٦/١/٢: مفهوم توجيهات الملاءة ٢:

عرفتها (European Commission, 2012) بأنها " تقوم توجيهات الملاءة ٢ بتحديد متطلبات الملاءة على أساس المخاطر في شركات التأمين لدول الاتحاد الاوروبي، هذه المتطلبات الجديدة تكون أكثر حساسية للمخاطر وأكثر تطوراً مما كانت عليه في الماضي من خلال توفير تغطية أفضل للمخاطر الحقيقية التي تواجهها شركات التأمين."

٢/٦/١/٢: أهداف توجيهات الملاءة ٢: (حبار وآخرون، ٢٠١٨)

تهدف توجيهات الملاءة ٢ إلى عدة أهداف منها:

- ترويد الجهات الرقابية بكل المعلومات اللازمة مع التأكد من دقتها وشفافيتها وذلك من أجل تحسين وتسهيل عملية الرقابة على شركات التأمين.
- الحد من وصول شركات التأمين لمرحلة الإفلاس وذلك من خلال التقييم الجيد والكفاء للملاءة المالية للشركات.
- الرفع من مستوى جودة المنتجات التأمينية التي تقدم إلى حملة الوثائق بالإضافة إلى حمايتهم وذلك بالتعزيز والتحسين الجيد والمستمر للملاءة المالية لشركات التأمين.

٣/٦/١/٢: مكونات توجيهات الملاءة ٢:

تعتمد توجيهات الملاءة ٢ على ثلاثة ركائز متمثلة في: (كفية، ٢٠١٨)

▪ الركيزة الأولى: المتطلبات الكمية:

حيث تحدد هذه الركيزة المتطلبات المتعلقة برأس المال حيث يتعلق الأمر هنا بقواعد حساب المخصصات الفنية (التقنية) وكذلك مدى تحقيق هامش الملاءة المطلوب وذلك من خلال توفير رأس المال الملاءة الأدنى و رأس المال الملاءة المطلوب وهذا بهدف مواجهة أي مخاطر تؤثر على المركز المالي لشركة التأمين بالإضافة إلى محاولة تخفيض خطر تعرض الشركة للإفلاس.

▪ الركيزة الثانية: المتطلبات النوعية:

تمثل متطلبات الركيزة الثانية جوهر توجيهات الملاءة المالية ٢ بالنسبة لشركات التأمين وذلك لأنه يتم إدارة أعمال شركات التأمين بفعالية وكفاءة عن طريق محاولة فهم المخاطر التي قد تواجه الشركة وكيفية إدارتها بالأسلوب الأنسب والأكثر فاعلية بالإضافة إلى الرقابة الملائمة على تلك المخاطر وذلك بهدف ضمان كفاية رأس المال.

▪ الركيزة الثالثة: متطلبات الإفصاح العام نشر المعلومات

تركز هذه المتطلبات على نشر المعلومات المتعلقة بالركيزة الأولى والركيزة الثانية من توجيهات الملاءة ٢، حيث لا بد على شركات التأمين إعداد تقارير عن الملاءة والوضع المالي للشركة ككل بالإضافة إلى وصف لنظام الحوكمة وتقييم مدى ملاءمته للشركة وكفاءته.

٢/٢: نسب الملاءة المالية في المدى القصير وفي المدى البعيد

لما للملاءة المالية أهمية بالغة جداً لشركات التأمين ولأنه هذه الشركات ذات طبيعة مختلفة وملزمة بموجب القوانين والضوابط فقد فرضت الهيئات الرقابية القانونية حد أدنى معين للملاءة المالية لهذه الشركات وذلك بنسب معينة سميت بنسب الملاءة المالية بالإضافة إلى ما يعرف بهامش الملاءة المالية.

١/٢/٢: مفهوم نسب الملاءة المالية:

ولكون مصطلح نسب الملاءة المالية مصطلح جديد إلى حد ما فقد واجهت الباحثة صعوبة في الحصول على تعريفات عديدة لها، ولكن هناك تعريف لـ (العامري والغالبي، ٢٠١٨) أنها " هي مؤشرات بشكل نسب مئوية سواء للمدى القصير أو البعيد والتي يتم بموجبها تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار في المنظمة "

ومن رأي الباحثة فإن نسب الملاءة المالية هي مؤشرات للملاءة المالية تتأثر بالمخاطر المصاحبة للاستثمار وبالتالي تقيس قدرة وكفاءة المنشأة على الاستمرارية للمدى الطويل، أي بالتمكن من مواجهة التزاماتها طويلة الأجل لضمان استمراريته.

ونسب الملاءة المالية تم تصنيفها تحت مجموعتين وهما:

١/١/٢/٢: نسب الملاءة المالية في المدى القصير: (العامري والغالبي، ٢٠١٨)

كل منشأة خلال المدى القصير تحتاج إلى الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وذلك عن طريق توافر نقد سائل لديها وهذه النسب متعلقة بقياس السيولة المتوافرة لدى الشركة وقدرتها على تسديد تلك الالتزامات قصيرة الأجل حال استحقاقها كما أنها قد تؤثر بشكل أو بآخر على ربحية الشركة، وهذه النسب هما:

▪ **نسبة التداول:** هي أحد أكثر النسب شيوعاً وهي تقيس قدرة الشركة على توفير النقد السائل اللازم لمواجهة الالتزامات على المدى القصير، بالإضافة لكونها تحدد استحقاقية الشركة في الحصول على القروض وبالتالي يعتمد عليها البنوك في تحديد مستوى القرض الممنوح للشركة، و هي تقاس بالمعادلة التالي: (الخزاعة وجرادات، ٢٠١٨)

نسبة التداول = الأصول المتداولة (الموجودات) / الخصوم المتداولة (المطلوبات)

▪ **النسبة السريعة:** هذه النسبة تقوم باستبعاد المخزون السلعي من حسابها بمعنى أنها مقياس لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على النقدية المتاحة لديها والديون القابلة للتحويل والأوراق المالية القابلة للبيع، وهي تقاس بالمعادلة التالي:

النسبة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة

علاقة رأس المال العامل بنسب الملاءة المالية في المدى القصير:

ومن خلال استعراض نسب الملاءة المالية في المدى القصير نجد أنها معتمدة على الأصول المتداولة والخصوم المتداولة كمتغيرات لها وهذا ما يجعلنا نبحث في أثر تغير رأس المال العامل عليها لكونه يعبر عنه بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة كما أنه يمثل قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وهذا ما يجعله هو ونسب الملاءة المالية في المدى القصير قائمين على الغرض نفسه بالإضافة لكون عملية إدارة رأس المال العامل عملية روتينية وتشغيلية، وبالتالي نجد أن تغيره من فترة مالية لأخرى قد يؤثر على هذه النسب لكونهم مرتبطين بذات المتغيرات الأمر الذي يدفع الباحثة في النظر عن وجود ذلك الأثر والعلاقة بينهما تحت دراسة تطبيقية وليس فقط بالدراسة النظرية . (عقل)

٢/١/٢/٢: نسب الملاءة المالية في المدى البعيد: (العامري والغالبي، ٢٠١٨)

من أجل استمرارية المنشأة للمدى الطويل ليس فقط عليها الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بل لابد أن تفي أيضاً بالتزاماتها طويلة الأجل، ومن وجهة نظر الباحثة فإن نسب الملاءة المالية في المدى البعيد ماهي إلا مؤشرات تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل حين استحقاقها، وتتمثل هذه النسب في:

▪ **نسبة الرافعة المالية:** تمثل قدرة الشركة على تمويل استثماراتها بواسطة أموال مقترضة حيث أن قبول الجهات الخارجية بتمويل الشركة (منح القروض) دلالة على أن موقفها المالي جيد لدرجة أن يخطر المستثمرون بتوفير مصدر التمويل لها، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالي:

نسبة الرافعة المالية: نسبة الدين / الملكية

- **نسبة هامش الربح:** تسمى هذه النسبة بالعائد على المبيعات، كما أن ارتفاعه دلالة على أن الشركة مهيمنة بشكل جيد على تكاليفها وأن العائد على الاستثمار هو أيضاً عائد جيد، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالي: (البدرابي وكريم، ٢٠١٧)

$$\text{هامش الربح} = \text{صافي الدخل بعد الضريبة} / \text{المبيعات}$$

- **نسبة العائد على الأصول:** هذه النسبة تعمل على توضيح مدى مساهمة كل وحدة نقدية تم استثمارها في الأصول في مقدار الدخل الذي تحقق بالفعل، وانخفاض هذه النسبة دلالة على أن المنظمة لم تتمكن من الاستخدام الفعال للأصول، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالي:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الدخل بعد الضريبة} / \text{الأصول}$$

- **نسبة العائد على حقوق الملكية:** تسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار، حيث يسعى دائماً المالكون إلى معرفة مقدار الاستفادة التي تحققت لهم نتيجة الاستثمار في الشركة، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الدخل} / \text{حقوق الملكية}$$

- **نسبة ربحية السهم:** تستخدم هذه النسبة في تحديد قيمة الاسهم السوقية، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالي:

$$\text{ربحية السهم} = \text{صافي الدخل} / \text{عدد الأسهم القائمة}$$

- **نسبة معدل دوران الذمم المدينة:** هذه النسبة تعتبر مؤشر على سيولة وجودة إدارة حسابات الذمم المدينة متمثلة في مدى سرعة وقابلية الشركة على تحصيل قيمة مبيعاتها الآجلة إذ أنها تشير إلى عدد مرات تحصيل الديون خلال السنة، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالي:

$$\text{معدل دوران الذمم} = \text{المبيعات} / \text{الديون القابلة للتحصيل}$$

- **نسبة متوسط فترة التحصيل:** وهي تشير إلى سرعة تحصيل الشركة على ديونها، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \text{عدد أيام السنة} / \text{معدل دوران الذمم}$$

- **نسبة معدل دوران الأصول:** تشير إلى مدى الاستخدام الجيد لجميع أصول الشركة في توليد المبيعات، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

علاقة رأس المال العامل بنسب الملاءة المالية في المدى البعيد:

تحتاج الشركات إلى مواجهة التزاماتها طويلة الاجل مثل: تسديد القروض والفوائد التي عليها، وعدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل والمتعلقة بالاستثمار في أغلب الأحيان يعرضها إلى مواجهة مخاطر كبيرة قد تصل بها إلى الانهيار مما تجعل المستثمرين حذرين في التعامل معها ومن خلال تعريف رأس المال العامل الذي عرفه (القرشي و الدلالي، ٢٠١٩) بـ " أنه عبارة عن الموجودات المتداولة ناقص المطلوبات المتداولة ويمثل صافي رأس المال العامل

ذلك الجزء من الاستثمارات في الموجودات المتداولة الذي جرى تمويله بمصادر تمويل طويلة الأجل" نجد أن رأس المال العامل مرتبط بالاستثمار في الشركة وعلى وجه الخصوص مرتبط بالاستثمار في الموجودات المتداولة كما أنه قائم على تمويل الأصول المتداولة بمصادر تمويل طويلة الأجل و المتمثلة في أموال الاقتراض وحقوق الملكية و التي تنتج عنها التزامات طويلة الأجل هذا الأمر يشير بشكلٍ ما إلى وجود علاقة تربط رأس المال العامل بنسب الملاءة المالية في المدى البعيد، بالإضافة إلى أن حسن إدارة رأس المال العامل يؤدي إلى تحسين إداء الشركة وبالتالي تعظيم قيمتها على المدى البعيد مما يحقق هدف استمرارية نشاط الشركة وبقاءها، ومن الجدير بالذكر أن مجرد معلومة أن رأس المال العامل يتكون من استثمارات الشركة كفيhle لإيجاد ارتباط نظري بينه وبين نسب الملاءة المالية في المدى البعيد حتى دون الحاجة لذكر شيء من التفصيل. (بدرابي وكريم، ٢٠١٧)

ويمكن الإشارة إلى أن الإدارة الفعالة لرأس المال العامل تحقق التوازن المناسب بين كلاً من السيولة والربحية والمخاطرة وهذا الأمر يعد من ضمن أهداف نسب الملاءة المالية في المدى القصير والبعيد، بالإضافة إلى أن رأس المال العامل يتكون من استثمارات الشركة في الموجودات المتداولة كما ذكر سابقاً والتي تشمل عدة عناصر منها: النقدية، الحسابات المدينة، المخزون، وغيرها ، هذا الأمر الآخر الذي يشير إلى مدى ارتباط رأس المال العامل بنسب الملاءة المالية في المدى القصير والبعيد، حيث كونه يتألف من النقدية هذا ما يدل على تعلقه بالسيولة، وكونه يتألف من الحسابات المدينة هذا يدل على ارتباطه بمعدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل، بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقاً فيما يتعلق بارتباطه بالاستثمار و حقوق المساهمين الأمر الذي يشير إلى ارتباطه بكلاً من ربحية السهم، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين إلى حقوق المالكين و العائد على الأصول.

من بعد ما تم ذكره حول مدى علاقة رأس المال العامل بنسب الملاءة المالية في المدى القصير وفي المدى البعيد تجد الباحثة ضرورة ذكر أهمية إدارة رأس المال العامل التي قد تكون بمثابة مبرر لوجود هذه العلاقة بين رأس المال العامل ونسب الملاءة المالية، حيث تكمن أهمية إدارة رأس المال العامل في: (عقل)

- أثبتت الأبحاث أن الجزء الأكبر من وقت الإدارة المالية مكرس لأمر المؤسسة الداخلية التشغيلية، وتعتبر إدارة رأس المال العامل الجزء الأهم من بين هذه الأمور لارتباطه بسيولة الشركة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- لأن الموجودات المتداولة تشكل جزءاً هاماً من الموجودات الكلية للمؤسسة وكونها سريعة الحركة، لذا فهي تستحق عناية الإدارة المالية الخاصة، أي بالتالي يكون لها تأثير على النسبة السريعة والتي تعتبر أحد نسب الملاءة المالية قصيرة المدى.

- لإدارة رأس المال العامل أهمية خاصة لدى المؤسسات فبالرغم من أن هذه المؤسسات تستطيع تخفيض استثمارها في الموجودات الثابتة عن طريق الاستئجار، إلا أنها لا تستطيع تجنب الاستثمار في النقد والحسابات المدينة والمخزون، مما يزيد من أهمية إدارة رأس المال العامل بالنسبة للمؤسسات.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين نمو المبيعات والاستثمار في الموجودات المتداولة و التي تعتبر الركيزة الأساسية لرأس المال العامل.

٢/٢/٢: هامش الملاءة المالية:

نجد أن الجهات الرقابية القانونية لم تكنفي بوجود مؤشرات الملاءة المالية والمتمثلة في نسب الملاءة المالية بل عمدت أيضاً على قياس هامش الملاءة المالية لشركات التأمين وذلك بوضع عدة مؤشرات لقياسه كما فرضت توافر حد أدنى معين لهامش الملاءة المالية يتماشى مع حجم اكتتابها والمخاطر المصاحبة لهذا الاكتتاب لكل شركة تأمين على أن تقوم بفحص الشركة بشكل دوري كل ثلاث سنوات على الأقل للتأكد من هامش الملاءة لديها. (طار، ٢٠١٨)

١/٢/٢/٢: مفهوم هامش الملاءة المالية:

تم تعريف هامش الملاءة المالية بعدة تعريفات منها تعريف (Cole,2019) بأنه " المخزن المؤقت لرأس المال الذي يتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات، ويمكن التعبير عنه كملغ قدره دولار (هامش الملاءة) أو نسبة رأس المال الفعلي إلى المطلوب " في حين عرفته الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) بأنه " فائض الأصول على الالتزامات مقيمة بحسب أنظمة المحاسبة العامة أو قواعد الإشراف الخاصة ". ومن رأي الباحثة تجد أن هامش الملاءة هو ذلك الحد الأدنى للملاءة المالية الملزم من قبل الهيئات الرقابية والذي يقيس الفرق بين قيم الأصول وقيم الالتزامات بالاعتماد على مؤشرات محددة.

٢/٢/٢/٢: أهمية هامش الملاءة المالية:

- تتبع أهمية هامش الملاءة المالية من اهتمام الجهات الرقابية به وتأثيره على وضع الشركة ككل، وسيتم ذكر أبرز النقاط التي تعبر عن أهمية هامش الملاءة المالية: (ابراهيم وهنداوي، ٢٠١٨)
- أنه المقياس الرئيسي لقياس الملاءة المالية للشركات.
 - أنه أحد أهم الوسائل العامة في تقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين أجل استحقاقها.
 - أن وجوده بالحد الأدنى المقرر وما فوق ضمان لاستمرارية شركة التأمين.

٢/٢/٢/٢: مؤشرات هامش الملاءة المالية:

تتمثل مؤشرات هامش الملاءة في ثلاثة مؤشرات أو نسب وهي كالتالي:

- مؤشر الملاءة (١): يقاس بالمعادلة التالي:

الأقساط الإجمالية الصافية / إجمالي حقوق المساهمين

مع الإشارة إلى أنه يجب أن لا يزيد على ٢٥٠%.

▪ **مؤشر الملاءة (٢):** يقاس بالمعادلة التالي:

حجم أقساط إعادة التأمين الصادرة / الأقساط الإجمالية الصافية

مع الإشارة إلى أنه يجب أن لا يزيد على ٧٥%

▪ **مؤشر الملاءة (٣):** يقاس بالمعادلة التالي:

الاحتياطيات الفنية / الموجودات المتداولة (الأصول المتداولة)

مع الإشارة إلى أنه يجب أن لا يزيد على ١٠٠%

٣- الدراسة التطبيقية

١/٣ : منهج البحث:

ينتج البحث أسلوب قياسي احصائي لتحديد العلاقة بين متغيرات البحث وبحيث يؤدي الى التعرف على العلاقة بين المتغير المستقل للبحث وبين المتغيرات التابعة وذلك لتحقيق الهدف الرئيسي للبحث وهو: دراسة أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية.

وسوف يعتمد هذا البحث في هذا القسم التطبيقي العملي منهجاً علمياً هو: المنهج الاحصائي، و الذي يعتمد على الاسلوب الاحصائي في جمع وتحليل البيانات احصائياً وذلك بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for the Social Sciences) وسوف يتم استخدام اختبار أو اسلوب تحليل الانحدار التجميعي.

٢/٣ : بناء نموذج البحث:

إن هذا البحث يستخدم المنهج الاحصائي التحليلي أو ما يسمى بالنموذج الاحصائي لقياس أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية، حيث تسعى الدراسة الى اجراء عملية تحليلية إحصائية علمية يتم من خلالها الوصول إلى نتائج حول ظاهرة معينة، ويتم في هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين متغيرات البحث المتعددة.

وحيث أنه تعتمد الدراسة العملية التطبيقية على نموذج احصائي لتحليل أثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية، للفترة من سنة ٢٠١٦م الى سنة ٢٠١٨م في قطاع التأمين السعودي حيث أن متغيرات البحث هي كما يلي:

المتغير المستقل: X وهو قيمة رأس المال العامل. (التغير في رأس المال العامل)

المتغير التابع: نسب الملاءة المالية Y

ويندرج تحت هذا المتغير المتغيرات التالية:

١. نسب الملاءة المالية في المدى الصغير وهي نسبة التداول = Y1

٢. نسب الملاءة المالية في المدى البعيد = Y2

ويندرج تحتها ٨ متغيرات:

- نسبة الرافعة = Y2 a

- هامش الربح = Y2 b

- العائد على الأصول = Y2 c

- العائد على الحقوق الملكية = Y2 d

- ربحية السهم = Y2 e

- معدل دوران الذمم = Y2 f

- نسبة متوسط فترة التحصيل = Y2 g

- معدل دوران الأصول = Y2 h

٣. هامش الملاءة = Y3

ويندرج تحته:

- مؤشر الملاءة ١ = Y3 a

- مؤشر الملاءة ٢ = Y3 b

- مؤشر الملاءة ٣ = Y3 c

ومن الجدير بالذكر أنه تم استثناء النسبة السريعة من نسب الملاءة المالية في المدى القصير ونسبة معدل دوران المخزون من نسب الملاءة المالية في المدى البعيد وذلك بسبب أن هذه النسبتين متعلقتان بالمخزون الذي هو غير متوفر في شركات التأمين بسبب طبيعة نشاطها.

٣/٣: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في قطاع التأمين على أن تكون عينة الدراسة تقتصر على شركات التأمين المرخصة فقط دون غيرها من الشركات الأخرى في المملكة العربية السعودية وعددها ٣٣ شركة، مع الإشارة إلى أنه تم استبعاد ثلاث شركات وهم شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني، شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني، الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني؛ وذلك بسبب عدم توافر القوائم المالية المتعلقة بالحدود الزمانية التي تقوم عليها الدراسة، لتصبح عينة الدراسة مكونة من ٣٠ شركة تأمين مرخصة.

٤/٣: مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في جمع البيانات:

• التقارير السنوية الصادرة عن شركات التأمين في المملكة العربية السعودية والمدرجة في موقع تداول.

• القوائم المالية لشركات التأمين المرخصة في المملكة العربية السعودية والمدرجة في موقع تداول.

٥/٣: تحليل البيانات والمعالجة الإحصائية:

يقوم البحث بتحليل البيانات المأخوذة من شركات التأمين السعودية للسنوات من سنة ٢٠١٦م الى سنة ٢٠١٨م باستخدام حزمة برنامج SPSS وبرامج الاكسل مستعينا بطريقة المعاملات الإحصائية مثل الوسط الحسابي والوسيط.

٦/٣: فروض البحث والمعالجات الإحصائية:

إن هذه الدراسة تتمثل في تحليل البيانات الإحصائية التي تم تجميعها من شركات التأمين السعودية وذلك لاختبار فروض البحث وقد اعتمدنا في بناء البحث ولتحقيق أهداف البحث والاجابة عن تساؤل البحث الرئيسي والتوصل لحل لمشكلة البحث على مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبار صحتها وهذه الفرضيات كما يلي:

الفرض الرئيسي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية.

فروض فرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المدى القصير.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المدى البعيد.

وقد تم تصميم العمل على برنامج SPSS وإدخال البيانات للمتغيرات على هذه المحاور وهي تمثل فرضيات البحث، للتعرف على طبيعة المشكلة وللتوصل الى اهداف الدراسة.

٧/٣: أساس تحليل البيانات الإحصائية والأساليب الإحصائية المستخدمة:

سيتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- طريقة بيرسون
- اختبارات الانحدار التجميعي
- مقياس المصدقية والثبات هو اختبار t واختبار f .

اختبار بيرسون:

تم اجراء اختبار بيرسون للتعرف على درجة الارتباط بين المتغير المستقل وهو رأس المال العامل وبين المتغير التابع وهو نسب الملاءة المالية وكانت درجة الارتباط حيث تم اجراء الاختبار بين عينة الدراسة البالغة ٩٠ مشاهدة متمثلة في:

٣٠ شركة تأمين \times ٣ سنوات لكل شركة

وكما يلي:

اختبار بيرسون بين المتغير المستقل X والمتغير التابع Y1

Correlations

	قيمة رأس المال العامل	نسبة التداول
Pearson Correlation	1	-.110-
Sig. (2-tailed)		.300
N	90	90
Pearson Correlation	-.110-	1
Sig. (2-tailed)	.300	
N	90	90
جدول (١)		

يوضح الجدول رقم (١) ان ارتباط بيرسون بين المتغيرين يظهر بقيمة -٠,١١٠ أي أنه يقع بين الارتباط العكسي المتوسط وبين الصفر أو عدم وجود ارتباط وهذا يبين وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين رأس المال العامل وبين نسبة الملاءة في المدى القصير في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، وذلك بحسب مؤشر ارتباط بيرسون.

اختبار الفرض الثاني الذي هو:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في المدى البعيد.

وهنا نعمل على تطبيق اختبار بيرسون لتحديد درجات العلاقة بين المتغير المستقل والتابع كما يلي:

حيث تم إنشاء متغير شامل لنسبة الملاءة في المدى البعيد ليشمل جميع متغيراته الـ ٨ الثمان.

وهنا نقيس مدى ودرجة ارتباط كل مكون من متغيري: رأس المال العامل ونسب الملاءة في المدى البعيد

$$Y_2 =$$

وكانت النتيجة كما يلي:

Correlations

	قيمة رأس المال العامل	نسبة الرافعة	نسبة هامش الربح	العائد على الاصول	العائد على حقوق الملكية	ربحية السهم	دوران الذم المدينة	متوسط التحصيل	معدل دوران الاصول
Pearson Correlation	1	-.007	.161	.161	.054	.334	.098	.219*	-.100
Sig. (2-tailed)		.945	.129	.130	.610	.001	.357	.038	.347
N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
Pearson Correlation	-.007	1	-.123	-.164	-.104	-.187	.134	.126	.257*
Sig. (2-tailed)	.945		.250	.123	.328	.078	.208	.239	.015
N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
Pearson Correlation	.161	-.123	1	.322**	.069	.073	.252	.530**	-.558**
Sig. (2-tailed)	.129	.250		.002	.518	.492	.017	.000	.000
N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
Pearson Correlation	.161	-.164	.322**	1	.545**	.600	.034	-.056	-.012
Sig. (2-tailed)	.130	.123	.002		.000	.000	.754	.599	.909

N		90	90	90	90	90	90	90	90	90
العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	.054	-.104	.069	.545**	1	.420*	-.078	-.179	.182
	Sig. (2-tailed)	.610	.328	.518	.000		.000	.467	.091	.086
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
ربحية السهم	Pearson Correlation	.334**	-.187	.073	.600**	.420**	1	.130	-.147	.047
	Sig. (2-tailed)	.001	.078	.492	.000	.000		.223	.166	.660
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
دوران الذم المدينة	Pearson Correlation	.098	.134	-.252*	.034	-.078	.130	1	-.503**	.084
	Sig. (2-tailed)	.357	.208	.017	.754	.467	.223		.000	.433
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
متوسط التحصيل	Pearson Correlation	.219*	.126	.530**	-.056	-.179	.147	-.503**	1	-.284**
	Sig. (2-tailed)	.038	.239	.000	.599	.091	.166	.000		.007
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90
معدل دوران الأصول	Pearson Correlation	-.100	.257*	-.558**	-.012	.182	.047	.084	-.284**	1
	Sig. (2-tailed)	.347	.015	.000	.909	.086	.660	.433	.007	
	N	90	90	90	90	90	90	90	90	90

جدول (٢)

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

وتم إنشاء متغير شامل لهامش الملاعة ليشمل جميع مؤشرات الثلاث.

وهنا نقيس مدى ودرجة ارتباط كل مكون من متغيري: رأس المال العامل وهامش الملاعة = ٣ ٢

وكانت النتيجة كما يلي:

Correlations

	المال رأس قيمة العامل	هامش الملاعة ١	هامش الملاعة ٢	هامش الملاعة ٣
Pearson Correlation	1	-.121-	-.114-	-.010-
Sig. (2-tailed)		.256	.287	.927
N	90	90	90	90
Pearson Correlation	-.121-	1	-.494**	-.220*
Sig. (2-tailed)	.256		.000	.037
N	90	90	90	90
Pearson Correlation	-.114-	-.494**	1	.069
Sig. (2-tailed)	.287	.000		.519
N	90	90	90	90

Pearson Correlation				1
	-.010-	-.220*	.069	
Sig. (2-tailed)	.927	.037	.519	
هامش الملاعة ٢ N	90	90	90	90
جدول (٣)				

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات البرنامج .** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يوضح الجدول رقم (٣) ان ارتباط بيرسون بين المتغيرين، رأس المال العامل وهامش الملاعة = ٧3 والتي يندرج تحتها ٣ متغيرات، كانت نتيجته كما يلي:

- وجود ارتباط عكسي سالب ضعيف بين رأس المال العامل وبين هامش الملاعة بمتغيراته الثلاثة.

اختبارات الإحصاء الوصفي:

حيث تم اجراء اختبار الإحصاء الوصفي للتعرف على العلاقة بين المتغيرات وكانت النتائج كالتالي:

Descriptive Statistics الإحصاء الوصفي -							
Variance	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	Range	N	
65805	256.5	151.8	1269	0.0	1269	90	رأس المال العامل
0.107	0.32758	0.3609	1.8	0	1.8	90	نسبة الرافعة
0.175	0.41787	0.2503	2.46	0	2.46	90	نسبة هامش الربح
0.001	0.03084	0.0334	0.15	0	0.15	90	العائد على الاصول
0.014	0.11622	0.1126	0.78	0	0.78	90	العائد على حقوق الملكية
1.24	1.11338	0.9576	4.73	0	4.73	90	ربحية السهم
0.91	0.95382	1.1047	3.7	0	3.7	90	دوران الثم المدينة
0.356	0.59657	0.565	3.75	0	3.75	90	متوسط التحصيل
0.058	0.241	0.3556	1.06	0.01	1.05	90	معدل دوران الاصول
1.227	1.10789	1.4579	5.14	0.12	5.02	90	هامش الملاعة ١
0.273	0.52261	1.4904	4.01	1.01	3	90	هامش الملاعة ٢
0.049	0.22237	0.0986	1.33	0	1.33	90	هامش الملاعة ٣
0.472	0.68688	1.5956	4.85	0.76	4.09	90	نسبة التداول
جدول (٤)							

المصدر: إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (٤) أن نتائج الإحصاء الوصفي للملاحظات عدد ٩٠ مفردة، أن المتوسط الحسابي لرأس المال العامل قد بلغ ١٢٦٩ مليون ريال، في حين بلغ الانحراف المعياري ٢٥٦ والتباين كان ٦٥,٨٠٥، وكان المتوسط ل نسبة الرافعة تساوي ٠,٣٦٠٩، والانحراف المعياري ٠,٣٢٧، والتباين ٠,١٠٧، في حين بلغت متوسط نسبة هامش الربح ٠,٢٥، والانحراف المعياري ٠,٤١٧، وقد بلغ المتوسط الحسابي للعائد على الأصول ٠,٠٣٣، وانحراف معياري بلغ ٠,٠٣٠٨، وكان المتوسط للعائد على حقوق الملكية ٠,١١، والانحراف المعياري بلغ ٠,١١، أيضا، وبلغ المتوسط الحسابي لربحية السهم ٠,٩٥٧، وانحراف

معياري ١,١١ ، وبلغ المتوسط لنسبة دوران الذمم المدينة ١,١ والانحراف المعياري ٠,٩٥ ، كما تبين ان المتوسط لنسبة التحصيل بلغت ٠,٥٦٥ بانحراف معياري ٠,٥٩٦ ، وبلغ المتوسط لمعدل دوران الأصول ٠,٣٥٥ وانحراف معاري ٠,٢٤١ . وكان متوسط هامش الملاءة ١ يساوي ١,٤٥٦ وانحراف ١,١ وكان متوسط هامش الملاءة ٢ يساوي ١,٤٩ وانحراف بلغ ٠,٥٢ ومتوسط هامش الملاءة ٣ يساوي ٠,٠٩٨ وانحراف معياري ٠,٢٢ ، وأخيرا بلغ المتوسط الحسابي لنسبة التداول ١,٥٩ وانحراف معياري ٠,٦٨ .

❖ اختبار t-test:

نتيجة اختبار t test على عينة من شركات التأمين - أثر التغير في متوسط رأس المال العامل على متوسط نسب الملاءة المالية في المدى القصير- ، وكانت النتائج من برنامج SPSS كما يلي:

T-Test

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نسبة التداول	30	1.6617	.95579	.17450
One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
رأس المال العامل	30	15708482 0.87	272877642.480	49820413.408
جدول (٥)				

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

One-Sample Test

	Test Value = 1.5956					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
نسبة التداول	.379	29	.708	.06607	-.2908-	.4230
One-Sample Test						
	Test Value = 151800000					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
راس المال العامل	.106	29	.916	5284820.867	-96609365.4	107179007.15
جدول (٦)						

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (٦) انه تم احتساب قيمة t مما يعني دقة وصحة ومنطقية نتائج المتوسطات، وبلغت قيمة Sig وهي مستوى الدلالة فقد بلغت ٠,٧٠٨، لنسبة التداول، وبلغت ٠,٩١٦ لرأس المال العامل وهي أكبر من ٠,٠٥، لذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي مفادها انه لا يوجد فروق بين متوسطات نسب الملاءة المالية في المدى القصير بين العينة المسحوبة والمكونة من ٣٠ مفردة وبين متوسط شركات التأمين. بينما كانت نتيجة اختبار t test على عينة من شركات التأمين - متوسط نسب الملاءة المالية في المدى البعيد-، وكانت النتائج من برنامج SPSS كما يلي:

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الرافعة نسبة	30	.3783	.35527	.06486
الربح هامش نسبة	30	.3367	.52017	.09497
الاصول على العائد	30	.0420	.03388	.00618
الملكية حقوق على العائد	30	.1243	.09313	.01700
السهم ربحية	30	1.1107	1.07078	.19550
المدينة الذم دوران	30	1.0803	.97352	.17774
التحصيل متوسط	30	.6613	.79117	.14445
الاصول دوران معدل	30	.3737	.27363	.04996
جدول (٧)				

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (٧) أن المتوسط لكل نسبة وهو متوسط نسب الملاءة المالية في المدى البعيد، للعينة العشوائية التي تم اختيارها، ونلاحظ انخفاض قيمة الانحراف المعياري، مما يعني وجود تقارب بين العينة العشوائية وبين متوسط شركات التأمين، ونلاحظ أيضاً انخفاض نسبة الخطأ المعياري مما يؤكد مصداقية اختيار العينة والتحليل الاحصائي.

One-Sample Test							
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	mean fo total	95% Confidence Interval of the Difference	
						Lower	Upper
نسبة الرافعة	.269	29	.790	.01743	.36090	-.1152	.1501
نسبة هامش الربح	.909	29	.371	.08637	.25030	-.1079	.2806
العائد على الاصول	1.455	29	.156	.00900	.03300	-.0036	.0216
العائد على حقوق الملكية	.690	29	.496	.01173	.11260	-.0230	.0465
ربحية السهم	.783	29	.440	.15307	.95760	-.2468	.5529
دوران الذم المدينة	-.133	29	.895	-.02367	1.10400	-.3872	.3399
متوسط التحصيل	.667	29	.510	.09633	.56500	-.1991	.3918
معدل دوران الاصول	.362	29	.720	.01807	3556.00000	-.0841	.1202

جدول (٨)

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (٨) أنه تم احتساب قيمة t حيث ظهرت قيمة لكل المتغيرات مما يعني صحة ودقة ومنطقية النتائج التي ظهرت للمتوسطات، وقيمة Sig وهي مستوى الدلالة فقد بلغت في جميع المتغيرات للنسب المالية ارتفاع بأكثر من مستوى ٠,٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي مفادها انه لا يوجد فروق بين متوسطات نسب الملاءة في المدى البعيد للعينة المسحوبة والمكونة من ٣٠ مفردة وبين متوسط شركات التأمين .

و كانت نتيجة اختبار t test على عينة من شركات التأمين - متوسط مؤشر هامش الملاءة المالية ١، وكانت النتائج من برنامج SPSS كما يلي:

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
هامش الملاءة ١	30	1.5090	1.05590	.19278
جدول (٩)				

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (٩) أن المتوسط قد بلغ ١,٥٠٩٠ وهو متوسط نسبة هامش الملاءة ١ للعينة العشوائية التي تم اختيارها، بينما بلغ متوسط مجموع شركات التأمين ١,٤٥٧ (من جدول الإحصاء الوصفي وكما في الجدول ادناه)، ونلاحظ زيادة نسبة هامش الملاءة في العينة العشوائية أكثر من متوسط شركات التأمين، وتم احتساب الانحراف المعياري حيث بلغ ١,٠٥٥٩ والخطأ المعياري بلغ ٠,١٩٢ مما يعطي النتائج مصداقية اكبر .

One-Sample Test						
	Test Value = 1.457					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
هامش الملاءة ١	.270	29	.789	.05200	-.3423-	.4463
جدول (١٠)						

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (١٠) أنه تم احتساب قيمة t مما يعني منطقية وصحة المعطيات للمتوسطات، وبلغت قيمة Sig وهي مستوى الدلالة فقد بلغت ٠,٧٨٩ وهي أكبر من ٠,٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا يوجد فروق بين متوسطات نسبة هامش الملاءة ١ للعينة العشوائية المسحوبة والمكونة من ٣٠ مفردة وبين متوسط كافة شركات التأمين .

وكانت نتيجة اختبار t test على عينة من شركات التأمين - متوسط نسب هامش الملاءة المالية ٢، وكانت النتائج من برنامج SPSS وكما يلي:

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
هامش الملاعة ٢	30	1.4783	.41617	.07598
جدول (١١)				

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (١١) أن المتوسط قد بلغ ١,٤٧٨٣ وهو متوسط نسبة هامش الملاعة ٢ للعينة العشوائية التي تم اختيارها، بينما بلغ متوسط مجموع شركات التأمين ١,٤٩ (من جدول الإحصاء الوصفي وكما في الجدول ادناه)، ونلاحظ تقارب نسبة هامش الملاعة في العينة العشوائية مثل متوسط شركات التأمين. وتم احتساب الانحراف المعياري حيث بلغ ٠,٤١٦ والخطأ المعياري بلغ ٠,٠٧٥ مما يعطي النتائج مصداقية أكبر.

One-Sample Test						
Test Value = 1.49						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
هامش الملاعة ٢	-.154-	29	.879	-.01167-	-.1671-	.1437
جدول (١٢)						

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (١٢) أنه تم احتساب قيمة t مما يعني منطقية وصحة المعطيات للمتوسطات، وبلغت قيمة Sig وهي مستوى الدلالة فقد بلغت ٠,٨٧٩ وهي أكبر من ٠,٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا يوجد فروق بين متوسطات نسبة هامش الملاعة ٢ للعينة العشوائية المسحوبة والمكونة من ٣٠ مفردة وبين متوسط كافة شركات التأمين.

كانت نتيجة اختبار t test على عينة من شركات التأمين - متوسط نسب هامش الملاعة المالية ٣، وكانت النتائج من برنامج SPSS كما يلي:

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
هامش الملاعة ٣	30	.0780	.16539	.03020
جدول (١٣)				

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (١٣) أن المتوسط قد بلغ ٠,٠٧٨٠ وهو متوسط نسبة هامش الملاعة ٣ للعينة العشوائية التي تم اختيارها، بينما بلغ متوسط مجموع شركات التأمين ٠,٠٩٨٦ (من جدول الإحصاء

الوصفي وكما في الجدول ادناه)، ونلاحظ تقارب نسبة هامش الملاءمة في العينة العشوائية من متوسط شركات التأمين، وتم احتساب الانحراف المعياري حيث بلغ ٠,١٦٥ والخطأ المعياري بلغ ٠,٠٣٠ مما يعطي النتائج مصداقية أكبر.

One-Sample Test

Test Value = 0.0986						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
هامش الملاءمة ٣	-.682-	29	.501	-.02060-	-.0824-	.0412
جدول (١٤)						

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (١٤) أنه تم احتساب قيمة t مما يعني منطقية وصحة المعطيات للمتوسطات، وبلغت قيمة Sig وهي مستوى الدلالة فقد بلغت ٠,٥٠١ وهي أكبر من ٠,٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا يوجد فروق بين متوسطات نسبة هامش الملاءمة ٣ للعينة العشوائية المسحوبة والمكونة من ٣٠ مفردة وبين متوسط كافة شركات التأمين.

❖ تحليل الانحدار التجميحي

يعتبر تحليل الانحدار من أهم التحليلات الإحصائية التي تسعى لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة و أن يتم قياس هذه العلاقات بموجب صيغ كمية تبين وتحدد درجة الارتباط بينهم، كما يلي:

إيجاد العلاقة بين المتغير المستقل وهو رأس المال العامل والمتغير التابع وهو نسب الملاءمة المالية:

وقد تم حصر نسب الملاءمة المالية في عنصرين وهما:

المدى القصير، والمدى البعيد، بالإضافة إلى هامش الملاءمة الذي هو المقياس الرئيسي للملاءمة

المالية للشركات

وهنا نحدد العلاقة بين المتغير المستقل X وهو رأس المال العامل، وبين المتغير التابع نسب الملاءمة المالية في المدى القصير :

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
نسبة التداول	1.5956	.68688	90
رأس المال العامل	151767584.80	256524922.852	90
جدول (١٥)			

ANOVA^a

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (١٥) أن المتوسط لنسبة التداول بلغت ١,٥٩٥، وكانت متوسط رأس المال العامل يساوي ١٥١ مليون، والأرقام متقاربة مما يبين تقارب بين نسبة التداول وبين رأس المال العامل.

Correlations

		نسبة التداول	قيمة رأس المال العامل
Pearson Correlation	نسبة التداول	1.000	-.110-
	رأس المال العامل	-.110-	1.000
Sig. (1-tailed)	نسبة التداول	.	.150
	رأس المال العامل	.150	.
N	نسبة التداول	90	90
	رأس المال العامل	90	90

جدول (١٦)

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (١٦) أن مقياس الارتباط بين المتغيرين المستقل والتابع تبين أن الارتباط بين نسبة التداول وبين رأس المال العامل حيث عدد المفردات بلغت ٩٠ مفردة، وقد بلغت هذه العلاقة بموجب درجة ارتباط وصلت إلى ٠,١١٠، وهو معامل بيرسون للارتباط وهذا يدل على وجود علاقة عكسية سالبة ضعيفة، ويمكن تلخيص علاقة الارتباط في الجدول التالي:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.110 ^a	.012	.001	.68655

جدول (١٧)

a. Predictors: (Constant), العامل المال رأس قيمة، المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

b. Dependent Variable: التداول نسبة:

يوضح الجدول رقم (١٧) أن قيمة R وهي معامل الارتباط بين المتغيرين وبلغ درجة ارتباط ليست عالية ٠,١١٠، وبحجم خطأ معياري قليل مما يؤكد وجود علاقة قوية بين نسبة التداول وبين رأس المال العامل.

❖ اختبار f

نلاحظ أن قيمة f ظهرت في الجدول وكانت قيمتها موجبة مما يدل على أن العلاقة بين المتغيرين صحيحة وهذا هو اختبار معزز لاختبار صدق التحليلات الإحصائية.

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.512	1	.512	1.086	.300 ^b
	Residual	41.479	88	.471		
	Total	41.990	89			

جدول (١٨)

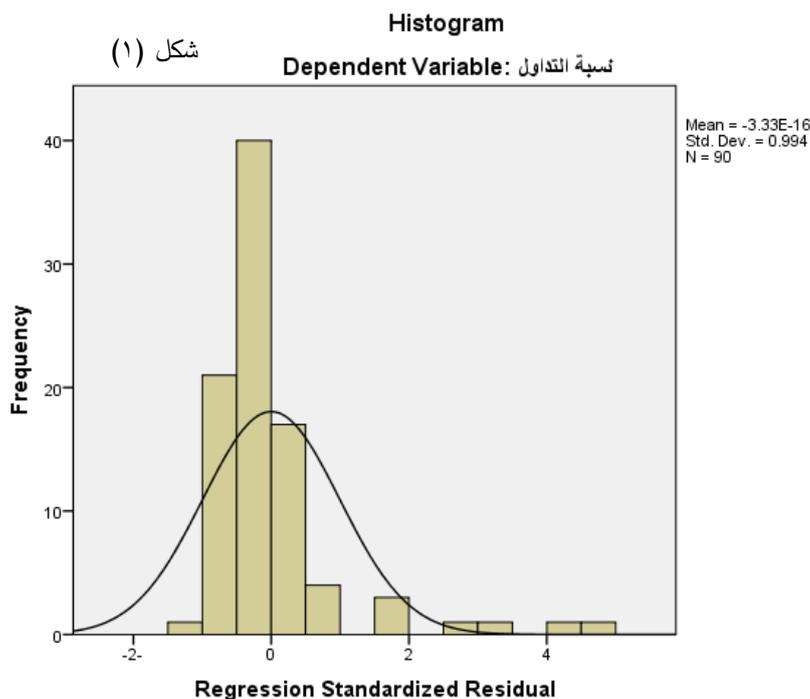
a. Dependent Variable: النسبة التداول

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

b. Predictors: (Constant), العامل المال رأس قيمة

يوضح الجدول رقم (١٨) أن قيمة f موجبة، وبالنظر الى المعنوية sig نجد انها ٠,٣٠٠ وهي أكبر من ٠,٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا يوجد علاقة بين متغير رأس المال العامل ونسب الملاءة المالية في المدى القصير.

ومعدل رأس المال العامل مع نسب الملاءة المالية في المدى القصير كما يلي :



المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الشكل رقم (١) أن درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة مما يؤكد وجود علاقة ضعيفة بين التغير في رأس المال العامل وبين نسب الملاءة في المدى القصير.

■ نموذج التنبؤ:

يمكن اختصار نموذج التنبؤ في المعادلة التالية:

$$X = \beta + \sum Y_i$$

$$X = Y_1 + Y_2 + Y_3$$

■ نموذج التنبؤ لنسب الملاءة المالية في المدى القصير:

من خلال برنامج SPSS يكون لدينا القيم المتوقعة التالية:

Residuals Statistics ^a					
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.2651	1.6404	1.5956	.07582	90
Std. Predicted Value	-4.358-	.592	.000	1.000	90
Standard Error of Predicted Value	.073	.325	.094	.041	90
Adjusted Predicted Value	1.2927	1.6539	1.5956	.07528	90
Residual	-.88042-	3.21090	.00000	.68268	90
Std. Residual	-1.282-	4.677	.000	.994	90
Stud. Residual	-1.292-	4.712	.000	1.002	90
Deleted Residual	-.89386-	3.25919	-.00006-	.69317	90
Stud. Deleted Residual	-1.297-	5.418	.019	1.083	90
Mahal. Distance	.008	18.992	.989	2.876	90
Cook's Distance	.000	.167	.008	.026	90
Centered Leverage Value	.000	.213	.011	.032	90

جدول (١٩)

a. Dependent Variable: نسبة التداول

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (١٩) إن القيمة المتوقعة لنسبة التداول سيكون الحد الأدنى ١,٢٦٥١ والحد الأعلى ١,٦٤٠٤ بمتوسط ١,٥٩٥ وانحراف معياري ٠,٠٧٥ وهو مستوى جيد لقبول التنبؤ.

■ نموذج التنبؤ لنسب الملاءة المالية في المدى البعيد:

من خلال برنامج SPSS يكون لدينا القيم المتوقعة التالية:

N	Std. Deviation	Mean	Residuals Statistics ^a إحصاء البواقي
90	124779864.5	151767584.8	قيم التنبؤ Predicted Value
90	1	0	Std. Predicted Value
90	27279112.62	69164794.9	Standard Error of Predicted Value
90	144673247	149256110.8	Adjusted Predicted Value
90	224131705.6	0	Residual
90	0.954	0	Std. Residual
90	1.016	0.004	Stud. Residual
90	258218246.2	2511474.004	Deleted Residual
90	1.08	0.019	Stud. Deleted Residual
90	9.152	7.911	Mahal. Distance
90	0.065	0.019	Cook's Distance
90	0.103	0.089	Centered Leverage Value
SPSS المتغيرات التابعة : النسب في المدى البعيد من مخرجات برنامج			
جدول (٢٠)			

يوضح الجدول رقم (٢٠) اختبار البواقي، أي المبالغ المتبقية بعد استبعاد العناصر الأساسية في التحليل مما يعطي التحليل دقة أكثر وموثوقية.

المعنوية	اختبار ت t	معاملات	معاملات غير معيارية		
		معيارية	B	بيتا B	
.379	-.884			-75854362.291	رأس المال العامل
.831	-.214	-.023		-18307179.449	نسبة الرافعة
.885	-.145	-.022		-13400366.750	نسبة هامش الربح
.615	-.505	-.073		-607969772.80	العائد على الاصول
.813	.238	.030		65397565.167	العائد على حقوق الملكية
.003	3.103	.391		90176565.775	ربحية السهم
.035	2.148	.260		70031256.265	دوران الذم المدينة
.005	2.905	.413		177474414.270	متوسط التحصيل
.781	-.278	-.035		-37765110.361	معدل دوران الاصول
جدول (٢١)					

المصدر : من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (٢١) أن توقعات نسب الملاءة المالية في المدى البعيد في المستقبل وأن رأس المال العامل المتوقع يساوي ١٥١,٧٦٧,٥٨٤ ريال وبانحراف معياري يبلغ ١٢٤,٧٧٩,٨٦٤ ريال وهو مستوى جيد لقبول التوقعات.

وكان متوسط النسب - في المدى البعيد - مع رأس المال العامل كما يلي :

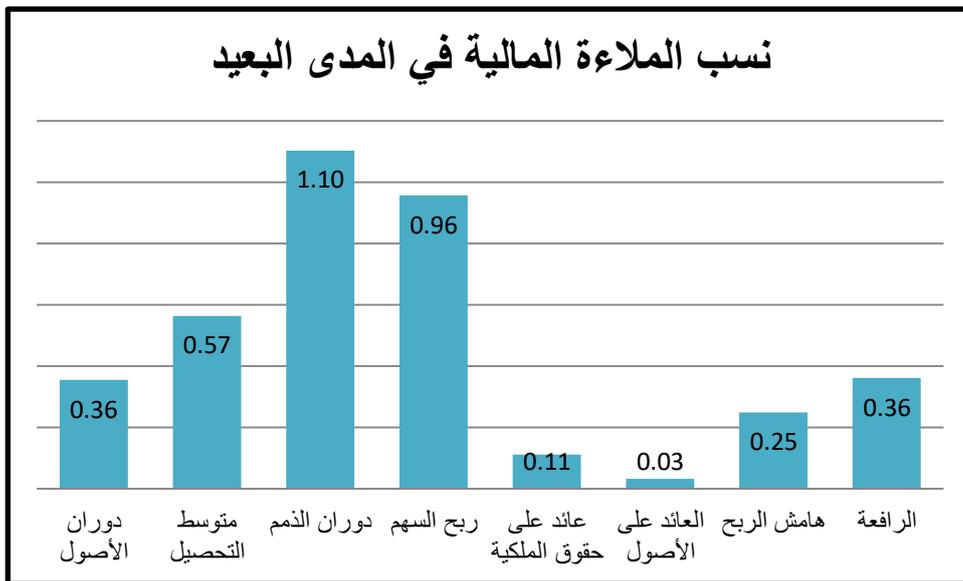
Descriptive Statistics الإحصاء الوصفي			
N	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط الحسابي Mean	
٩٠	٢٥٦٥٢٤٩٢٢,٩	١٥١٧٦٧٥٨٤,٨	قيمة رأس المال العامل
٩٠	٠,٣٢٧٥٨	٠,٣٦٠٩	نسبة الرافعة
٩٠	٠,٤١٧٨٧	٠,٢٥٠٣	نسبة هامش الربح
٩٠	٠,٠٣٠٨٤	٠,٠٣٣٤	نسبة العائد على الاصول
٩٠	٠,١١٦٢٢	٠,١١٢٦	العائد على حقوق الملكية
٩٠	١,١١٣٣٨	٠,٩٥٧٦	نسبة ربحية السهم
٩٠	٠,٩٥٣٨٢	١,١٠٤٧	نسبة معدل دوران الذمم المدينة
٩٠	٠,٥٩٦٥٧	٠,٥٦٥	نسبة متوسط فترة التحصيل
٩٠	٠,٢٤١	٠,٣٥٥٦	نسبة معدل دوران الاصول

جدول (٢٢)

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

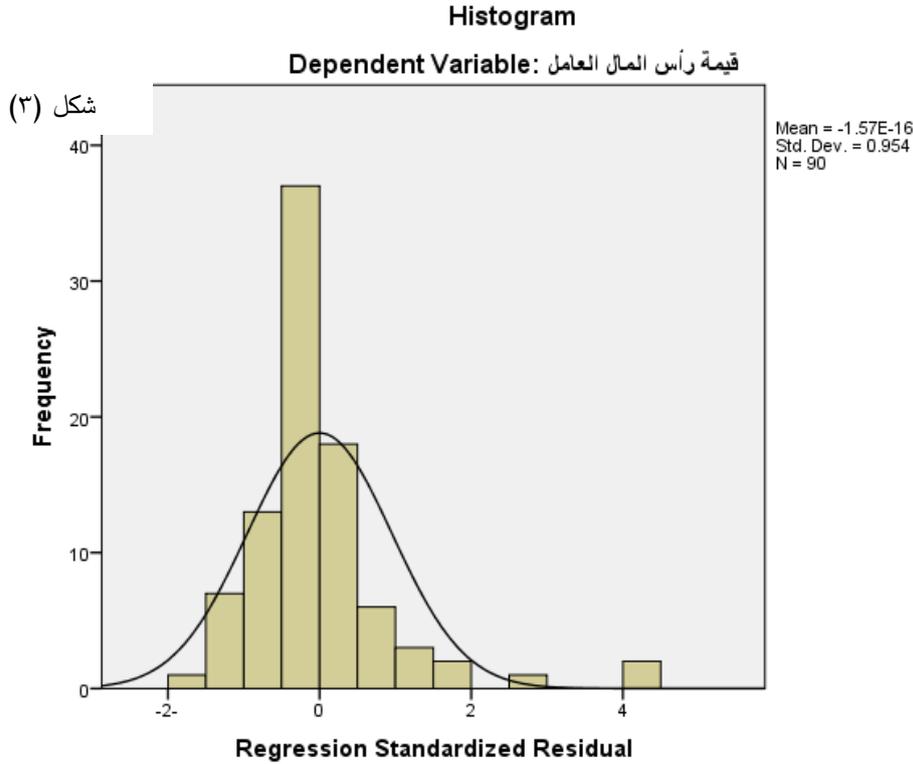
وبالرسم البياني يظهر كالتالي:

شكل (٢)



المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

ومعدل رأس المال العامل مع نسب الملاءة المالية في المدى البعيد كما يلي :



المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الشكل رقم (٣) العلاقة بين رأس المال العامل و نسب الملاءة المالية في المدى البعيد ومدى ارتباطهم .

و من خلال تحليل الانحدار لنسب الملاءة المالية في المدى البعيد يتبين لنا ما يلي:

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1385731298712 267780.000	8	1732164123390 33472.000	3.138	.004 ^b
	Residual	4470916909204 424700.000	81	5519650505190 6480.000		
	Total	5856648207916 692500.000	89			
a. Dependent Variable: العامل المال رأس قيمة						
b. Predictors: (Constant), معدل الاصول دوران معدل, الاصول على العائد, المدينة الذم دوران, الرافعة نسبة, الملكية حقوق على العائد, الراج هامش نسبة, التحصيل متوسط, السهم ربحية						
جدول (٢٣)						

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (٢٣) أن قيمة f موجبة لذلك، وبالنظر الى المعنوية sig نجد انها ٠,٠٠٤ وهي أقل من ٠,٠٥ لذلك نرفض الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا يوجد علاقة بين متغير رأس المال العامل و متغير نسب الملاءة المالية في المدى البعيد، أي أنه توجد علاقة بين نسب الملاءة المالية في المدى البعيد و رأس المال العامل.

وحول العلاقة والانحدار بين نسب هامش الملاءة ١ و ٢ و ٣ كانت النتائج التالية:

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3313067833094	3	1104355944364	1.719	.169 ^b
		67650.000		89216.000		
	Residual	5525341424607	86	6424815610008		
		224800.000		4008.000		
	Total	5856648207916	89			
		692500.000				

الجدول (٢٤)

a. Dependent Variable: العامل المال رأس قيمة

المصدر: من إعداد الباحثة من مخرجات برنامج SPSS

b. Predictors: (Constant), 1 الملاءة هامش, 2 الملاءة هامش, 3 الملاءة هامش,

يوضح الجدول رقم (٢٤) قيمة f موجبة، وبالنظر الى المعنوية sig نجد أنها ٠,١٦٩ وهي أعلى من ٠,٠٥ لذلك نقبل الفرضية الصفرية والتي مفادها أنه لا يوجد علاقة بين متغير رأس المال العامل أي أنه لا توجد علاقة بين هامش الملاءة المالية ١ و ٢ و ٣ وبين رأس المال العامل.

■ نموذج المعادلات البنائية SEM: (عزوز، ٢٠١٧)

يتمثل في نمط يُفترض للعلاقات الخطية المباشرة والغير مباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة (أي تعني بها الغير مشاهدة) والمشاهدة، وبمعنى أوسع تُمثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات: ولذلك وبالرجوع الى السبب والنتيجة فإنه يمكننا تطبيق نموذج المعادلة البنائية كما يلي:

$$Y = X + Y_2 + Y_3$$

بينما Y_1 وهو نسب الملاءة المالية في المدى القصير فلا يوجد له أثر على رأس المال العامل، وذلك حسب نتائج القسم التطبيقي العملي للبحث وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن نموذج المعادلة البنائية.

الخلاصة

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بإحدى متغيرات الدراسة الحالية وذلك للاعتماد عليها في المقارنة وتفسير النتائج و قد كان الهدف من تلك الدراسات السابقة مختلف عن هدف الدراسة الحالية بالإضافة لكونها اعتمدت على الدراسة في قطاعات مختلفة ودول مختلفة وعلى فترات زمنية أيضاً مختلفة مما يوضح الفرق بينها وبين الدراسة الحالية، أيضاً تم تحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية في هذا المبحث وإيجاد الفجوة التي بين تلك الدراسات وبين الدراسة الحالية وما يميز هذه الدراسة عن تلك الدراسات السابقة، في حين تم تخصيص المبحث الثاني ليتناول أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالملاءة المالية، مفهومها، قواعدها، أهميتها، المخاطر التي تؤثر عليها، أنظمة الانذار المبكر المرتبطة بها و معايير الملاءة المالية الأوربية، مفهومها وأهدافها وركائزها، بالإضافة إلى أنه تناول مفهوم نسب الملاءة المالية، ومؤشراتها في المدى القصير و في المدى البعيد، وكيفية حسابها وأثر تغير رأس المال العامل عليها هذا وأيضاً تطرق المبحث إلى مفهوم هامش الملاءة المالية وأهميته ومؤشراته، بينما تناول المبحث الثالث الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي المتمثل في تحليل الانحدار التجميعي لمتغيرات الدراسة المتمثلة في رأس المال العامل ونسب الملاءة المالية في المدى القصير وال المدى البعيد ومؤشرات هامش الملاءة المالية بالإضافة إلى اختبارات الثبات والمصدقية والموثوقية لكافة متغيرات الدراسة هذا وأيضاً تم عمل رسوم بيانية تدعم الدراسة التطبيقية بالإضافة إلى نماذج التنبؤ بالقيم المتوقعة مستقبلاً لنسب الملاءة المالية في المدى القصير وال المدى البعيد.

النتائج

بالاعتماد على ما ذكر في هذه الدراسة من مفاهيم وأدبيات نظرية، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي للدراسة سيتم عرض نتائج الدراسة مقسمة لقسمين: النتائج النظرية، النتائج التطبيقية.

أولاً: النتائج النظرية

من خلال ما تم ذكره وشرحه بالتفصيل في هذه الدراسة وبما يتعلق بالملاءة المالية ونسبها، توصلت الدراسة لعدة نتائج نظرية متمثلة في:

- أن الملاءة المالية لها أثر كبير على القوائم المالية لشركات التأمين نتيجة لتأثيرها على طبيعة نشاط هذه الشركات.
- أن الملاءة المالية بمثابة مقياس يعكس وضع الشركة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، ومدى امكانية الشركة على الاستمرار.
- تتأثر الملاءة المالية بعدة مخاطر نتيجة لارتباطها بشركات ذات طبيعة مختلفة عن الشركات الأخرى و التي تصاحب طبيعة أعمالها عدة مخاطر في الوضع الطبيعي.

- أن نسب الملاءة المالية تعكس الوضع الاستثماري في الشركة وبالتالي تخدم المستثمرين في الشركة بأن تعبر لهم عن جوانب القوة والضعف في هذا الاستثمار.
- أن توافر معدلات مناسبة لنسب الملاءة المالية في قوائم شركات التأمين يساعد الشركة على إمكانية تحصيل القروض من المصارف بسهولة، وبالتالي إمكانية تمويل استثماراتها عن طريق المديونية التي تتيح لها الاستفادة من ميزة الوفر الضريبي، ولأنه تمويل الاستثمارات بالمديونية يصاحبه مخاطر إلى أنه يحقق عوائد أكبر للشركة وبالاستناد على القاعدة أنه كلما زادت المخاطر كلما زاد العائد.
- نجد أن هناك علاقة بين رأس المال العامل ونسب الملاءة المالية نتيجة لوجود علاقة بين متغيراته ومتغيرات نسب الملاءة المالية سواء على المدى القصير أو المدى البعيد وهذا يستند على الجانب النظري.
- بما أن الملاءة المالية تعكس وضع الشركة، فإن هامش الملاءة المالية هو المقياس ليعكس وضع الملاءة المالية لشركات التأمين، والمفروض من قبل الجهات الرقابية على شركات التأمين.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية

بعد اختبار واثبات فرضيات البحث بدلالة إحصائية، فإن نتائج البحث من الجانب التطبيقي هي كما يلي:

- توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين رأس المال العامل وبين نسبة الملاءة في المدى القصير في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
- يوجد ارتباط عكسي سالب ضعيف بين رأس المال العامل وبين نسبة الرافعة.
- يوجد ارتباط إيجابي ضعيف بين رأس المال العامل وهامش الربح.
- يوجد ارتباط إيجابي ضعيف بين رأس المال العامل والعائد على الأصول.
- يوجد ارتباط إيجابي ضعيف بين رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية.
- يوجد ارتباط موجب متوسط بين رأس المال العامل وبين ربحية السهم.
- يوجد ارتباط إيجابي ضعيف بين رأس المال العامل ومعدل دوران الذمم.
- يوجد ارتباط إيجابي متوسط بين رأس المال العامل ونسبة متوسط فترة التحصيل.
- يوجد ارتباط سالب ضعيف بين رأس المال العامل ومعدل دوران الأصول.
- يوجد ارتباط عكسي سالب ضعيف بين رأس المال العامل وبين هامش الملاءة ١.
- يوجد ارتباط عكسي سالب ضعيف بين رأس المال العامل وبين هامش الملاءة ٢.
- يوجد ارتباط عكسي سالب ضعيف بين رأس المال العامل وبين هامش الملاءة ٣.

- لا يوجد فروق بين متوسطات نسب الملاءة المالية في المدى القصير بين العينة المسحوبة والمكونة من ٣٠ مفردة وبين متوسط شركات التأمين، كما أنه لا يوجد فروق بين متوسطات نسب الملاءة في المدى البعيد وكذلك لا يوجد فروق بين متوسطات نسبة هامش الملاءة ١، ٢، ٣.
- أظهر اختبار f أنه توجد علاقة ضعيفة بين رأس المال العامل وبين نسب الملاءة المالية في المدى القصير، كما أظهر التحليل الاحصائي واختبار f أنه توجد علاقة قوية بين نسب الملاءة المالية في المدى البعيد ورأس المال العامل.

التوصيات:

بالاستناد الى نتائج البحث النظرية والتطبيقية فإننا نقدم التوصيات التالية للأطراف المعنية بنتائج البحث:

- توصية الى شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية بضرورة الاهتمام بنسب الملاءة المالية وتحسين مستوى أدائها لما لها من أهمية في زيادة الملاءة المالية للشركات.
- نوصي شركات التأمين بإظهار هامش الملاءة المالية لديها في ايضاحات القوائم المالية لديها أو في التقرير السنوي بما يتناسب معها وذلك لكونه يجذب المستثمرين للاستثمار في الشركة.
- توصية الى الدوائر صاحبة القرار المتمثلة في الجهات الرقابية بتوجيه شركات التأمين للاهتمام بالملاءة المالية حفاظاً على القوة المالية لها.
- نقدم توصية الى المحاسبين بالاهتمام بالاحتساب الدوري لنسب الملاءة المالية ورؤية أي انحرافات أو انخفاض في هذه النسب.
- نقدم توصية لإدارة شركات التأمين بالعمل لمراقبة أوضاع الملاءة المالية للشركات والاستمرار في العمل لتحسينها.
- توصية للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA بإصدار تعليمات لمراقبة أوضاع الملاءة المالية وتوعية المحاسبين بطرق احتسابها والمتابعة لها للحفاظ على ممتلكات وقدرات شركات التأمين بشكل خاص والشركات السعودية بشكل عام.

البحوث المستقبلية:

- أثر قياس الملاءة المالية على هيكل رأس المال في المصارف الاسلامية.
- أثر قياس الملاءة المالية للفرد على التنمية المستدامة في القطاعين العام والخاص.
- أثر تطبيق معايير الملاءة المالية في شركات البورصة العالمية.
- دراسة صعوبات تطبيق الملاءة المالية وأثرها على المؤسسات المالية الاسلامية.

- دراسة الاتجاهات الحديثة لهامش الملاءة المالية وأثرها في استقرار نسب الملاءة في البنوك التجارية.
- أثر تطبيق خريطة مراقبة الملاءة المالية على استقرار مستوى الملاءة في الوحدة الاقتصادية.

المراجع

المراجع العربية:

١. ابراهيم، محمود وهنداوي، محمد (٢٠١٨) نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بالملاءة المالية وفق البيئة السورية باستخدام الشبكات العصبية الصناعية: دراسة تطبيقية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، جامعة لونيبي علي البليلة، ٢، العدد العشرون، ٢٥٧-٢٧٠.
٢. بدرابي، عبد الرضا فرج وكريم، أحمد عبدالله (٢٠١٧) أثر إدارة رأس المال العامل في بعض مؤشرات الأداء: دراسة تطبيقية. *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة البصرة، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع والأربعون، ٩٩-١٢٣.
٣. بلحسيني، نجاه وشريبي، محمد الأمين (٢٠١٧) *تأثير الملاءة المالية على القيمة السوقية لسهم البنك*. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
٤. حبار، عبد الرزاق؛ شعبان، فرج؛ ازيان، سارة (٢٠١٨) نظام الملاءة ٠٢ الأوربي: أية إسقاطات لشركات التأمين الجزائرية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ٦٥-٨٥.
٥. الحراحشة، عادل محمد توفيق (٢٠١٨) التنبؤ بالفشل المالي وتقييم الملاءة المالية طويلة الأجل باستخدام نموذج التمان: دراسة تطبيقية على قطاع النقل الجوي الإماراتي و الأردني. *مجلة المنهل الاقتصادي*، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد الأول، العدد الأول، ٦٣-٦٧.
٦. الحسن، محمد عباس مصطفى و يوسف، محمد يوسف علي (٢٠١٨) *تقييم أثر اسعار السيارات على الملاءة المالية لشركات التأمين السودانية: دراسة ميدانية*. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
٧. الحلوي، الخموسي وأحمد، الشريف (٢٠١٧) مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا. *المنارة*، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ١٩٥-٢٠١.
٨. حمودة، ابراهيم أحمد النبي (١٩٨٨) *الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ٢٢.
٩. الحنيطي، هناء محمد هلال (٢٠١٧) أثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية. *المجلة العالمية للتسويق الإسلامي*، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد السادس، العدد الأول، ١٠٠-١٢١.
١٠. الخزاعلة، محمد حمدان علي و جرادات، محمود علي (٢٠١٨) *أثر السيولة والكفاية الادارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية*. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت.
١١. الشاذلي، جمعة (٢٠١٩). تعرف على المعايير والشروط العالمية للملاءة المالية ٢ بشركات التأمين (إنفوجراف). *المال مصرية اقتصادية يومية*، ٦ أكتوبر، تم استرجعها من:

/https://almalnews.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-

١٢. شكري، بهاء بهيج (٢٠٠٩) إدارة التأمين بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

١٣. صباح، زروخي؛ كمال، زيتوني وفاطمة الزهرة، عماري (٢٠١٨) أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر: دراسة حالة. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الخامس، ١-١٨.

١٤. طار، عبدالقدوس (٢٠١٨) أنظمة الإنذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين: دراسة حالة. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، المجلد الخامس، العدد الأول، ١٠٣-١١٨.

١٥. طعيمة، ثناء محمد (٢٠٠٢) محاسبة شركات التأمين. مصر، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦. العامري، صالح مهدي محسن والغالي، طاهر محسن منصور (٢٠١٨) المفاهيم المحاسبية والكشوفات المالية في: *مهارات النجاح*.

١٧. عزوز، عبد الناصر الهاشمي (٢٠١٧) استخدام النمذجة بالمعادلة البنائية في العلوم الاجتماعية. *مجلة جامعة الشارقة دورية علمية محكمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ٢٩١.

١٨. عقون، حكيمة (٢٠١٤) إدارة مخاطر شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -.

١٩. عيلان، وفاء (٢٠١٧) أثر وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي: دراسة تطبيقية. *مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، جامعة سطيف ١-الجزائر -.

٢٠. القرشي، عبدالله علي والدالي، خالد محمد محمد (٢٠١٩) استراتيجيات الهيكل المالي الملائم لتحقيق كفاءة راس المال العامل في البنوك التجارية اليمنية. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، العدد الثاني والعشرون، ٢٣٤-٢٧٣.

٢١. قندوز، عبدالكريم أحمد والسهلاوي، خالد بن عبدالعزيز بن محمد (٢٠١٥) هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية. *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة البصرة، المجلد العاشر، العدد الثامن والثلاثين، ٣١-٤٧.

٢٢. كفية، شنافي (٢٠١٨) الآثار الاقتصادية والمالية لتوجيهات الملاءة ٢ (SOLVENCY II) الأوربي للاتحاد التأمين شركات على. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٥٠٢-٥٣١.

٢٣. لفتاحة، سعاد (٢٠١٥) إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة ٢-دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA-. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف ١-.

٢٤. محسن، عواطف (٢٠١٧) دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة: دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة ٢٠٠٤-٢٠١٥. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد السادس، ١٣-٣٠.
٢٥. المقابلة، ايهاب؛ الزعبي، خالد وخداش، حسام (٢٠١٨) محاسب دولي عربي قانوني معتمد "IACPA" الورقة الأولى - الاقتصاد والتمويل.
٢٦. هامل، دليلة و العايب، عبد الرحمن (٢٠١٨) أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي: دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي الماليزية (٢٠١٢-٢٠١٦). *مجلة الباحث*، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الثامن عشر، ٤٥-٥٩.

المراجع الأجنبية:

1. Alam, Mohammed Imtiaz (2019) Underwriting Risks in Insurance Companies in Bangladesh: An Empirical Study. *International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD)*, Volume 3, No. 5.
2. Benjamin, Lorent (2010), *Regulating the Insurance Solvency: a Comparison of Regulatory Approaches*.
3. Bunea, M. and DINU, V. (2019) The BASEL III effect on the Romanian Banks's Solvency. *Montenegrin Journal of Economics*, Vol. 15, No. 1.
4. C. D. Daykin, E.R Devitt, M.R. Khan, J.P Mccaughan (1984), *The Solvency of General Insurance Companies*, Journal of the Institute of Actuaries, Vol 111, No 02, p 283.
5. Chao, Meng and Shuang, Wu (2018) *The Non-linear Impact of the Diversification of Life Insurance Companies on Solvency Risk –An Empirical Research Based on Panel Threshold Model*. Chinese College of Finance, Zhongnan University of Economics, China.
6. Cole, Robert (2019) Solvency trends for licensed insurers in New Zealand.
7. European Commission (2012), Solvency II: Frequently Asked Questions (FAQs), Financial Institutions–Insurance and Pensions, p01.
8. Ines Holzmuller, (2009), *The United States RBC Standards, Solvency II and the Swiss Solvency Test: A Comparative Assessment*, The Geneva Papers, Vol 34, p 08.
9. International Association of Insurance Supervisors (IAIS) (2016), *Global Insurance Market Report 2015 (GIMAR)*, p11.

10. James Howard Christopher Britten (2010), *Reconceptualising The capital Adequacy Requirement of Short-Term Insurance Companies within The Call Option Framework*, Master thesis of Commerce in Finance, University of the Witwatersrand, South Africa, p47.
11. Kochanski, Michael (2009), *Solvency Capital Requirement for German Unit-Linked Insurance*. University UIM.
12. Lu Xiong (2014), *Statistical Computing Schemes for Proteomics Data Processing and Insurance Solvency Modeling*, Doctoral thesis of Computational Science, Middle Tennessee State University, pp 57-58.
13. Riad, Baha and Zohra, Fatima (2019), Mode`lisation du Risque de Solvabilite` des PME: Une Application de la Me`thode du Cre`dit Scoring. *Journal of North African Economics*, Hassiba Ben Bou Ali University in Chlef- Laboratory of Globalization and Economics of North Africa, No. 20.
14. Simpson, John; Wiener, Edmund; Murray, James (2008) **Oxford English Dictionary**. 3th ed. Oxford: Oxford University Press.

مصادر اخرى:

- موقع مؤسسة النقد العربي السعودي تم استرجاعه من : <http://www.sama.gov.sa> [بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣].
- موقع سوق المال السعودي تداول تم استرجاعه من: <http://www.tadawul.com.sa> [بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٥].
- موقع الرابطة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) تم استرجاعه من: <https://www.iaisweb.org/home> [بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١].
- موقع الرابطة الوطنية لمفوضي التأمين (NAIC) تم استرجاعه من: <https://content.naic.org/> [بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣].